

الجمهورية اليمنية
الصندوق الاجتماعي للتنمية



التقرير السنوي



المحتويات

5	الصندوق الاجتماعي للتنمية في سطور
6	كلمة المدير التنفيذي
7	مُلخّص التقرير
8	مُلخّص العمليات في عام 2018
10	الاستهداف وتوزيع المخصصات
10	مؤشرات شدة الأزمة للفترة 2015-2018
13	التعليم
18	الصحة والحماية الاجتماعية
25	المياه والبيئة
31	الزراعة والتنمية الريفية
34	التدريب والدعم المؤسسي
42	التراث الثقافي
45	برنامج الأشغال كثيفة العمالة
50	تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
58	المراقبة والتقييم
69	أنشطة الاتصال
71	وضع المصادر التمويلية
78	السلامة والصحة المهنية
79	الملحقات
86	خارطة توزيع مشاريع الصندوق والفقراء (1997-2018)

الصندوق الاجتماعي للتنمية
التقرير السنوي 2018
فج عطان - ص.ب: 15485
صنعاء، الجمهورية اليمنية
تلفون: + 967 (1) 449 669/8
فاكس: + 967 (1) 449 670
البريد الإلكتروني: sfd@sfd-yemen.org
الموقع على شبكة الانترنت: www.sfd-yemen.org
جميع حقوق الطباعة والتوزيع محفوظة © الصندوق الاجتماعي للتنمية

تصميم التقرير : غيداء غمضان الكهالي
ghaida.alkohali@gmail.com

الصندوق الاجتماعي للتنمية في سطور

تأسس الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1997 ليُساهمَ بفعالية في الجهود المبذولة للتخفيف من الفقر وتحقيق أهداف التنمية في الجمهورية اليمنية من خلال زيادة فُرص الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز الفُرص الاقتصادية، والحدِّ من ضعف ومعاونة الفئات الفقيرة.

ويسعى الصندوقُ لتنفيذ أهدافه من خلال أربعة برامجٍ رئيسيةٍ هي: التنمية المجتمعية والمحلية، وبناء القدرات، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل). ويرصد الصندوق استثمارات في 12 قطاعاً رئيسياً، يستجيبُ من خلالها للاحتياجات الأكثر إلحاحاً في المجتمعات الأشدَّ فقراً في كافة أنحاء البلاد.

ويعمل الصندوق، منذ عام 2015، على تكييف عملياته بشكل مستمر بما ينسجم مع التطورات الناجمة عن الصراع المسلح في البلاد، حيث يركّز على توفير الحماية الاجتماعية من خلال إيجاد عمالة مدفوعة الأجر لأكثر الأسر والأفراد تأثراً بالصراعات وعدم الاستقرار، وخصوصاً ممن اضطرتهم هذه الظروف إلى النزوح من مساكنهم ومناطقهم.

وكان الصندوقُ قد أعدَّ استراتيجية الاستجابة الطارئة لعامي 2016-2017 كامتداد للمرحلة الرابعة من عملياته (2011-2015) لتكييف تدخلاته مع تلك التطورات المؤسفة في البلاد وفي ذات الاتجاه، طوّر الصندوقُ--مع نهاية عام 2017--خطة الاستجابة الطارئة للأعوام 2018-2020 لتلبية الاحتياجات التنموية والإنسانية المُلحة لشرائح المجتمع المختلفة، وعلى وجه الخصوص النازحين والفئات الضعيفة والأكثر فقراً واحتياجاً.

كلمة المدير التنفيذي

كان العام 2018 تعبيراً فعلياً عن محتوى خطة الاستجابة الثانية للأوضاع الطارئة 2018-2020 من حيث التطبيق الميداني لمحاور التدخل الثلاثة التي تضمنتها الخطة وهي التحويلات النقدية المشروطة (بالعمل أو الخدمات الأساسية أو مجال الأنشطة التغذوية) الى جانب تنمية وإنعاش المنشآت الصغيرة والأصغر عبر الخدمات المالية وغير المالية وكذلك التنمية المحلية والمجتمعية وما يرتبط بها من بنى تحتية وخدمات ومبادرات.

وتحقّق أعلى مستوى انفاق سنوي منذ العام 2015 رغم الصعوبات والعوائق والتحديات الكثيرة المرتبطة بطبيعة المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد. كما أن خارطة الانفاق على المجالات المختلفة كان أكثر توازناً مما سبق مما يعكس تنوع وتفاقم الحاجة في كل اتجاه إلا أنه يعكس كذلك توجهات الممولين التي يغلب عليها أولوية المساعدات الاجتماعية عبر التحويلات النقدية باعتبارها أداة حماية اجتماعية تقتضيها سوء الأحوال المعيشية المتردية كجانب من جوانب الاستجابة لأكبر أزمة إنسانية في العالم.

وشهد هذا العام اهتماماً ملفتاً بجوانب السلامة والصحة المهنية التي تم تعزيز وتعميق الاهتمام بها على كل المستويات، وباتت تسجل فيها كل إصابات العمل وتُستخلص منها الدروس ويتم معالجة آثارها بفعالية غير مسبوقه. كما تم إيلاء نفس الاهتمام بنظام الشكاوى وتفريغ فريق عمل للعناية به في جميع الفروع وفي المركز الرئيسي باعتباره مرآة لجودة وعدالة وملاءمة الأنشطة والتدخلات.

اننا نوجز القول بان ما حققته أنشطة الصندوق خلال هذا العام تمثل إنجازات هامة ومميزة كلّ في مجاله، وتعزّز ذلك تقارير الأطراف المحايدة المكلفة بمراقبة تلك البرامج والأنشطة، وكذلك عمليات التقييم الاحترافية المحايدة.

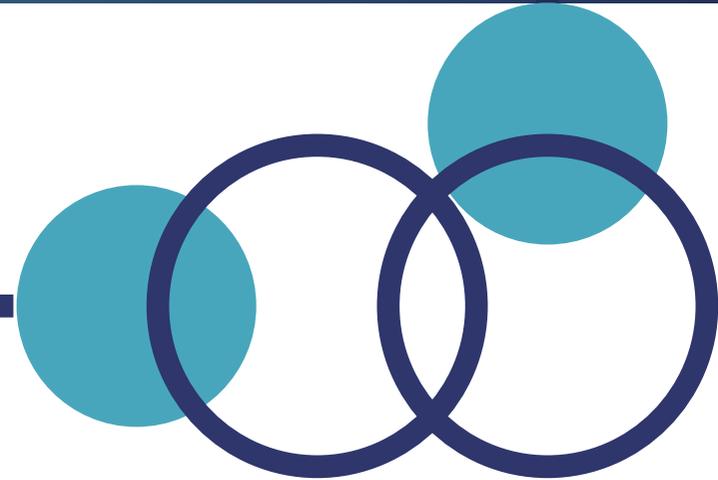
يأتي كل هذا في ظل متطلبات إدارية غير مسبوقه للتكيف مع المستجدات الدنيا وتثبيت حالة الثقة بمؤسسة الصندوق لدى كافة الشركاء.

عبدالله علي الديلمي
المدير التنفيذي

مُلخص التقرير

خلال عام 2018، طوّر الصندوق الاجتماعي للتنمية 801 مشروع بتكلفة تقديرية إجمالية بلغت حوالي 115.5 مليون دولار، كما تمكن من استكمال وإنجاز 621 مشروعاً بتكلفة تعاقدية بلغت 84.7 مليون دولار تقريباً، بينما وصل المبلغ المنصرف إلى قرابة 153 مليون دولار. كما بلغ عدد المستفيدين المباشرين للمشاريع المنجزة حوالي 919 ألف شخص، تشكل الإناث نسبة 47% منهم، ونجمت عن هذه المشاريع فرص عمل قارب عددها 4.7 مليون يوم عمل.

خلال الفترة 2011-2018، أنجز الصندوق 6,300 مشروع بكلفة تعاقدية تقارب 872 مليون دولار، بينما بلغ المنصرف لنفس الفترة حوالي 871 مليون دولار. ويستفيد من المشاريع المنجزة استفادةً مباشرةً قرابة 10 ملايين شخص (منهم 54% من الإناث)، ونجم عنها توفير فرص عمل مؤقتة تتجاوز 36.7 مليون يوم عمل.



مُلخص العمليات في عام 2018

نظراً لاستمرار آثار الصراع، تفاقمت الاحتياجات الأساسية في جميع القطاعات الإنسانية والتنمية باستمرار انعدام الدخل وانهايار الخدمات العامة خلال عام التقرير. وأفضى كل ذلك إلى تفاقم حدة الضعف الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات وتعرّض قدرتها على التكيف والتحمل للتقويض لتندفع إلى ممارسات سلبية وضارة بالصحة والبيئة والموارد المحلية الشحيحة أصلاً بشكل متزايد بعد أكثر من ثلاثة أعوام من الصراع. ودفعت الأزمة الإنسانية أعداداً كبيرة من السكان نحو العوز والاعتماد على المساعدات الإنسانية. ويتعرض أشد فئات اليمنيين ضعفاً لمخاطر الموت، حيث يواجهون مخاطر المجاعة ووباء الكوليرا والتدهور الاقتصادي، إذ بات نحو 2.22 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية-زيادة قدرها 5.1 مليون شخص يمثلون نحو 76 بالمائة من السكان منذ شهر يونيو 2017.

من الفقر، وخاصةً بين أوساط النساء وسكان المناطق الريفية ويسعى إلى تزويد هذه الفئات بالمهارات الملائمة والتمويلات اللازمة لتمكينهم من تحقيق نموهم بأنفسهم--مع التركيز على إتقان القراءة والكتابة، واكتساب المهارات المهنية الموجهة نحو احتياجات سوق العمل.

وفي قطاعي المياه والإصحاح البيئي واصل الصندوق اهتمامه بالأنظمة التقليدية لحصاد مياه الأمطار، وحملات التوعية الصحية والبيئية. وقد تم الالتزام بما نسبته 19% و 8% من استثمارات الصندوق لهذين القطاعين.

وفي استجابة لتلبية جزء من تلك الاحتياجات الكبيرة، استمر ارتفاع وتيرة استثمارات المشاريع التي مؤلها الصندوق خلال عام 2018، لترتفع بذلك عدد المشاريع المطوّرة والتي دخلت حيز التنفيذ (مقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة). وواصل الصندوق تنفيذ عملياته بالموارد التي حصل عليها ووجّهها بحسب أولويات الاحتياجات تكيّفاً مع الظروف المستجدة في البلاد.

وقد بلغت حصة قطاع التعليم 2% من استثمارات مشاريع الصندوق التي تم الالتزام بها. وقد تم التركيز على تنفيذ مشروع المعرفة القرائية المهنية الذي يهدف إلى التخفيف

تنفيذ مبادرات المساعدة الذاتية وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على تحمّل ومواجهة التحديات التي تفرضها الأوضاع الراهنة. وخلال العام، تم التركيز على توفير عمالة للشباب من خلال برنامج المناصرين الريفيين من أجل التنمية (روافد) وبرنامج التمكين من أجل التنمية المحلية اللذين يهدفان لتشكيل ودعم الأطر المجتمعية وتحفيزها على المساهمة في التخفيف من آثار الصراع، ولعب دور في دعم النازحين، والسعي لتوفير الدعم للفقراء الأكثر تضرراً من أفراد المجتمع. وبلغت حصة هذا القطاع ما نسبته 3% من استثمارات الصندوق في عام 2018.

بالإضافة إلى ذلك، استفاد الصندوق من التمويلات التي استمرت في دعم قطاع الموروث الثقافي عبر أنشطة متنوعة كثيفة العمالة بحصة بلغت 1% من إجمالي استثمارات الصندوق لهذا العام.

وخصص الصندوق 8% من استثمارات لدعم برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر وخدمات تنمية الأعمال. وتهدف استثمارات هذا القطاع إلى تمكين هذه البرامج من زيادة تحمل آثار الأزمة الراهنة وإعادة إنعاش الخدمات المالية وغير المالية التي تقدّمها بهدف استمرار أنشطتها وتوفير فرص عمل.

كما استمرّ الصندوق في تقديم الدعم لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة الذي حظي باهتمام خاص نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها اليمن، حيث يستهدف البرنامج أكثر الأسر والأفراد فقراً وتأثراً بالصراع القائم، لاسيما النازحين وفئة الشباب، وذلك لتمكينهم من اكتساب مهارات أثناء العمل. وتبلغ نسبة الالتزامات 25% في برنامج النقد مقابل العمل و6% في قطاع الطرق الريفية من إجمالي الالتزامات العامة.

وركّزت التدخلات في قطاع الصحة--الذي كان نصيبه 15% من الاستثمار العام--على برنامج النقد مقابل التغذية وتحسين وصول المستهدفين إلى خدمات التغذية، ودعم الصحة الإنجابية من خلال تدريب الكوادر الصحية (وخصوصاً الإناث) لاسيما في المناطق الريفية.

واستمرّ الصندوق في بذل الجهود، خلال العام، لدعم الزراعة والتنمية الريفية عبر استكمال بعض التدخلات المتعلقة بتعزيز بناء القدرات وتمويل المجموعات الإنتاجية لرجال ونساء الريف، بالإضافة إلى إعادة تأهيل المساقط المائية في المناطق الريفية (13% من إجمالي الاستثمارات).

كما واصل الصندوق دعم الأطر المجتمعية من خلال التدريب والدعم المؤسسي بهدف تعزيز مشاركتها في

الاستهداف وتوزيع المخصصات

يتبع الصندوقُ الاجتماعي للتنمية منذ إنشائه عام 1997م سياسة الاستهداف في توزيع موارده على المحافظات والمديريات، من أجل مساعدة المجتمعات الفقيرة والجماعات الضعيفة على مواجهة الظروف الصعبة التي يعيشونها وتحسين مستوى معيشتهم. ووفقاً لذلك، يسعى الصندوق دائماً للاستفادة القصوى من البيانات والمؤشرات والمعلومات المتاحة التي تمثل أداة لقياس الوضع المعيشي للسكان، وقد عمل الصندوق منذ عام 2016 على تعديل المؤشرات المستخدمة في توزيع الموارد المتاحة بما يتلاءم مع الظروف التي تمر بها البلاد من خلال الاهتمام بالسكان والفئات والمناطق التي تأثرت بصورة أكبر من الصراع والأزمات.

من هذه الأزمات، يتم جمع البيانات وتصنيفها وترتيبها واستخلاص ستة مؤشرات للحصول على متوسطها الذي يعطي مؤشراً مهماً جداً يُطلق عليه "مؤشر شدة الأزمة" (Distress Index). وعلى ضوء هذا المؤشر المركب، يتم ترتيب المحافظات من الأعلى إلى الأدنى لمعرفة المحافظة الأكثر معاناة من هذه الأزمات، ومن ثم تُخصّص الموارد المتاحة من الممولين على المحافظات وفقاً لهذا المؤشر، بحيث تأخذ كل محافظة نصيبها من المخصص بما يتوافق مع مؤشر شدة الأزمة، وهو نوع من المقاربة المنطقية والمناسبة في إعطاء مخصص عادل لكل محافظة.

وفي إطار مشروع المنحة الطارئة المقدم من البنك الدولي عبر الأمم المتحدة والذي يبلغ 200 مليون دولار في مرحلتيه الأولى

مؤشرات شدة الأزمة للفترة 2015-2018

استفاد الصندوق، في الظروف الراهنة، استفاد الصندوق من البيانات المتاحة التي يتم جمعها من خلال المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن وتطويعها للخروج بمؤشرات الأزمة التي تضمن تحقيق أفضل الآليات في توزيع موارد الصندوق لاستهداف الفقراء والمجتمعات التي تعاني من الأزمات المتفاقمة، وتتمثل هذه المؤشرات في ثلاث أزمات أساسية تؤثر على معيشة الناس وحياتهم بشكل مباشر وهي:

1. انعدام الأمن الغذائي الذي فاقم أزمة السكان في كل المحافظات والمديريات.
2. النزوح من وإلى المناطق التي تعاني كثيراً جراء الحرب والصراع.
3. شدة احتياج الناس للخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه والمسكن والمأوى وغيرها من الاحتياجات الضرورية.



والثانية، تم استخدام مؤشرات الأزمة (بعد أن كان يتم سابقاً استخدام مؤشرات مرتبطة بالفقر وتدني مستوى المعيشة مستخرجة من التعدادات والمسوحات المتخصصة).

وخلال الأعوام 2016-2018 تم استهداف ما يقارب 301 مديرية بما يشكل 90% من إجمالي المديريات (البالغ عددها 333). وأما بقية المديريات، فلم يتم وصول التدخلات إليها، إما نتيجة للظروف الأمنية واستمرار الصراع فيها أو لقلة المخصصات المرصودة لها نظراً للتشتت السكاني الكبير هناك. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه المشاريع حوالي 3.4 مليون شخص، شكلت النساء نسبة 51.7% منهم.

توزيع المخصصات ضمن المشروع الطارئ

تم توزيع مخصصات المشروع الطارئ المقدم من البنك الدولي عبر الأمم المتحدة في ثلاثة اتجاهات: مخصصات موجهة لمشاريع النقد مقابل العمل ومشاريع تشغيل الشباب: تم تخصيص ما يقارب 110 ملايين دولار توزعت بحسب مؤشرات شدة الأزمة (المذكورة أعلاه).

- مخصصات لبرنامج النقد مقابل التغذية: وتبلغ قرابة 50 مليون دولار تم توزيعها في 6 محافظات و21 مديرية، وذلك بحسب حالات سوء التغذية واستخدام مؤشرات يتم جمعها من قِبَل "كتلة الغذاء".
- مخصصات وُجّهت لمشاريع دعم صغار المزارعين والمقترضين: وهم الذين تضررت أعمالهم نتيجة الأزمة، ووصل إجمالي هذه المخصصات إلى 20 مليون دولار.

غذاء ودواء وصرف صحي بعد شظف العيش بمخيم مدينة الشعب بعدن

أجبرت الحرب أسرة سالم سعيد على النزوح من منطقة موزع غرب محافظة تعز منذ ثلاثة أعوام إلى تجمع مؤقت للنازحين في منطقة الشعب شبه الصحراوية غرب مدينة عدن. الأسرة المكونة من 8 أفراد ضمت الابن الأكبر محمد (17 عاماً) الذي اضطر الأطباء إلى بتر إحدى رجليه إثر انفجار لغم فردي انفجر به في قريته لتصبح حالته ومتطلباته عبئاً إضافياً على الأسرة. عاشت الأسرة مثل بقية المجتمع النازح هناك في شظف، فلا تتوفر لهم أي خدمات سوى المياه التي توفرها لهم يومياً إحدى منظمات الإغاثة على شاحنات، أما الغذاء فينقطع عنهم لسبعة أشهر متقطعة تقريباً كل عام.

شكل انعزال تجمع النازحين عن أي تجمع سكاني مجاور وارتفاع قيمة النقل إلى المدينة تحدياً جعل سالم وبقية النازحين عاجزين عن البحث عن فرص عمل. كما لم يتبقّ لسكان التجمع هناك وسائل تكيف كبقية المجتمعات المتضررة، فلا يوجد لديهم أقارب لدعمهم ولا أصحاب محلات يعرفونهم لبيعوا لهم الغذاء بالدين، كما لا توجد أية موارد طبيعية في الجوار لاستخدامها سوى الأشواك الجافة كوقود لتحضير الشاي والخبز، والتي تشكل وجبتهم الوحيدة التي يضيفون إليها الزبادي في وجبة الغذاء.

وفي العام 2018، استخدم الصندوق آلية النقد مقابل العمل في بناء ثمانية حمامات ودورات مياه ملحقة مضافة إلى الحمامات الأربعة الموجودة لخدمة كافة سكان المخيم.

يقول المعلم النازح أحمد حزام "توسيع نظام الصرف الصحي بنسبة 200% خفف مأساة النازحين ولم يعد البعض يضطر لقضاء الحاجة في العراء بسبب شدة الازدحام. وازداد الاهتمام بالنظافة الشخصية دون عناء مع تحسن مستوى تنظيف المكان."

من ناحيته، ابتهج سالم بفرصة العمل التي توفرت له في بناء الحمامات ولزوجته في رش المبنى بالماء قبيل حلول المساء يومياً. وقد استخدم جزءاً من أجور العمل البالغة 144 ألف ريال في شراء الغذاء الأساسي والأدوية لابنهما الأكبر، وادخرا البقية للأيام القادمة. يقول سالم "هذا الأجر أكبر قيمة لمساعدة نستلمها منذ نزوحنا. ومع حرماننا من المساعدات، تولت زوجتي قرار إنفاق المبلغ لأنها تجيد التخطيط للإنفاق، حتى ندخر ما نستطيع ادخاره من الأجور لمواجهة أسوأ الاحتمالات في قادم الأيام."



التعليم

تأثر قطاع التعليم بشكل مباشر بالنزاع الدائر منذ مارس 2015، فقد تضررت أكثر من 1500 مدرسة، ولم يتلقَّ 51% من المدرسين رواتبهم منذ عام 2016، كما أن ما يقارب مليوني طفل في سن الدراسة لا يلتحقون بالمدارس (36% إناث)، و4.7 مليون طالب/ة يحتاجون إلى مساعدة لضمان استمرار تعليمهم، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التحديات التي تواجه التعليم بشكل عام وتعليم الفتيات بشكل خاص.

الدارسات بفصول محو الأمية وتعليم الكبار.

التعليم في الطوارئ

ساهمت أنشطة مكون التعليم الممول من وكالة التنمية الأمريكية عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التخفيف من آثار الأزمة الحالية على الأطفال المتأثرين بالنزاع من خلال تحفيز المعلمين على إدخال أساليب جديدة للتدريس، والحفاظ على استمرارية التعليم، وجعل بيئة المتعلم أكثر جاذبية، وكذلك الدعم النفسي والاجتماعي، والأنشطة العلاجية والترفيهية، حيث تم تطوير واستكمال 22 مشروعاً هدفت لتطوير معارف ومهارات 5,275 من المعلمين والإدارات المدرسية والأخصائيين الاجتماعيين (910 إناث) في مجالات تحسين مهارات القراءة والكتابة لدى الأطفال، والتعلم النشط والدعم النفسي الاجتماعي التربوي، وتوزيع الحقائق الترفيهية للمدارس المستهدفة. توجهت التدخلات في سبع محافظات، وهي تعز وشبوة ولحج وصعدة والبيضاء وإب وحضرموت.

لقد ساهمت تدخلات الصندوق منذ العام 2016 في دعم استمرار العملية التعليمية والاستجابة للاحتياجات الطارئة في التعليم من خلال توظيف الشباب في تقديم خدمات التربية والتعليم، ودعم تعليم الفتاة في الريف، وتدريب الكوادر التربوية والتعليمية، والتوسع في أنشطة التعليم المجتمعي ومحو الأمية المهنية والقراءة للشباب والنساء العاملات. وخلال الفترة من 2016-2018 قام الصندوق بتطوير وتنفيذ التدخلات التالية:

النقد مقابل الخدمات الاجتماعية في مجال التعليم

في إطار مشروع الاستجابة الطارئة في اليمن الممول من البنك الدولي عبر الأمم المتحدة تم تطوير واستكمال 33 مشروعاً هدفت إلى المساهمة في استمرار العملية التعليمية بالمدارس المستهدفة من خلال التعاقد مع 2,015 شاباً وشابة لتقديم خدمات تعليمية في المدارس النظامية والتعليم غير النظامي. ويقدر عدد الطلاب المستفيدين بحوالي 60 ألف طالب وطالبة (منهم 47% من الإناث)، فضلاً عن 3,497 من النساء

قرض الصندوق العربي في 2018 تم استئناف العمل في 52 مشروعاً. وخلال الأعوام 2016-2018 تم استكمال تنفيذ 186 مدرسة و9 مكاتب للتربية والتعليم وروضة أطفال (جميعها كانت مقدمة للمرحلة الرابعة للصندوق الاجتماعي).



تعليم الفتاة ومحو الأمية وتعليم الكبار

هدفت أنشطة المنحة المقدمة من الحكومة الهولندية إلى دعم وصول الفتيات الريفيات في المناطق المستهدفة إلى التعليم الرسمي وغير الرسمي، و تعزيز المهارات الحياتية للفتيات/النساء، وزيادة معرفتهن بالتغذية الأسرية والصحة الإنجابية، حيث تم تطوير 49 مشروعاً بتكلفة 3.5 مليون دولار لتحسين وتوسيع البنية التحتية ، وفصول التعليم المجتمعي وتدريب ميسرات التعليم المجتمعي ومعلمات محو الأمية وتعليم الكبار على دليل المهارات الحياتية للمرأة الريفية ، ودليل مهارات تدريس الكبار وأساليب التعلم وإعداد الوسائل التعليمية وإنتاجها من خامات البيئة، وكذلك استراتيجيات إدارة الفصل متعدد المستويات والتعلم النشط... كما تم تطوير عدة أدلة والتدريب عليها منها دليل التغذية الأسرية والصحة الإنجابية والأمومة الآمنة ، ودليل المهارات الحرفية ، كما تم تطوير دليل منهج المهارات الحرفية للمرأة ، وكتيب إرشادي لمدرجات ومشرفات المهارات الحياتية في فصول محو الأمية وتعليم الكبار ومراكز التدريب.

وبلغ عدد المستفيدين المباشرين من التدخلات 35180 (منهم 75% من الإناث) وشملت التدخلات 14 محافظة.

توسيع وتحسين البنية التحتية للتعليم

انخفض عدد المشاريع الموجهة لبناء وترميم وتجهيز المدارس منذ بدء العمل بخطة الاستجابة للأزمة في 2016، ومع استئناف تمويل

كما تم فتح 159 فصلاً دراسياً لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعاقد مع 211 معلماً ومعلمة لمحو أمية 4,471 من الشباب والنساء العاملات (96% إناث).

مكون تدريب النساء العاملات والشباب العاطلين: تم تدريب 2183 من الشباب العاطلين عن العمل من الجنسين والنساء العاملات (نسبة الإناث 71%) في المجالات المهنية المتنوعة وبحسب رغباتهم وميولهم، وكذا احتياجات سوق العمل لضمان الاستفادة في إدراج الدخل ووفقاً لخطط ودراسات الجدوى التي تم إعدادها في التدريب.

مكون تسهيل الوصول إلى خدمات التمويل الأصغر: تم تدريب 1380 من الشباب والنساء العاملات حول إدارة المشروعات وزيادة الأعمال في المحافظات المستهدفة، وتمويل 193 مشروعاً صغيراً ومتناهي الصغر للمستفيدين بمبلغ إجمالي 21.5 مليون ريال عبر برنامج ضمان التمويلات موزعة على المحافظات المستهدفة كالتالي: 60 مشروعاً في محافظة لحج و22 في صنعاء و26 في مدينة المكلا و85 في محافظة الحديدة.

مكون بناء القدرات: عمل البرنامج على بناء قدرات 24 من المفتشين المحليين التابعين لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني في محافظتي صنعاء والحديدة على الأسس والمهارات المتعلقة بتقييم العملية التدريبية الخاصة بالمعاهد الفنية والمهنية، فضلاً عن تدريب 9 من الموجهين في الوزارة على أسس وتقنيات التقييم المعتمد لمراكز ومعاهد التعليم الفني، كما تم تدريب 59 من موجهي جهاز محو الأمية وتعليم الكبار على الدليل المرجعي للتنمية المهنية لموجهي محو الأمية وتعليم الكبار.

برنامج المعرفة القرائية والمهنية للتخفيف من الفقر

تمتد فترة المشروع خمس سنوات بتمويل مشترك من البنك الإسلامي للتنمية والأوبك والحكومة اليمنية، بإجمالي 21.4 مليون دولار، ويهدف البرنامج إلى التخفيف من الفقر، وخاصةً بين الشباب والنساء في مناطق في محافظات الحديدة ولحج وصنعاء ومدينة المكلا. ويزود البرنامج المستهدفين بالمهارات الملائمة والتمويلات اللازمة لتمكينهم من إدراج الدخل، ويركز على إعادة المتسربين وغير الملتحقين إلى المدارس، بالإضافة إلى إتقان القراءة والكتابة، وكذا إكساب الشباب العاطلين عن العمل والنساء العاملات المهارات المهنية الموجهة نحو احتياجات السوق... وَمِنْ ثَمَّ الانتقال إلى الخدمات المالية بغرض تسهيل إدماج الفئات المُستهدفة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي و الوطني.

ويشمل البرنامج خمسة مكونات كالتالي:

مكون تحسين الوصول لخدمات التعليم غير النظامي: دعم هذا المكون بناء وترميم وتأثيث وتجهيز 63 فصلاً مجتمعياً في محافظات صنعاء والحديدة ولحج ومدينة المكلا، والتعاقد مع 134 معلماً ومعلمة وتدريبهم على أدلة استراتيجيات التعلم النشط والتعليم المجتمعي والطريقة الصوتية لتعليم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب لتيسير وصول الأطفال المتسربين لخدمات التعليم غير النظامي، حيث بلغ عدد الأطفال الملتحقين في تلك الفصول في عام 2018 حوالي 2,060 طفلاً/ة في الفئة العمرية (9-15 سنة) ، 72% منهم إناث .

منى تنتقل من الاحتياج إلى الإنتاج وإدراج دخل مستدام

السيدة منى الخلقي ريفية من مديرية همدان شمال صنعاء، توفي زوجها لتجد نفسها العائل الوحيد لصفارها السبعة، وهي لا تمتلك أي مهارة عمل أو مصدر دخل، خصوصاً أن الصراع قد تسبب بإغلاق فرص كثيرة لكسب المعيشة. وخلال العام 2018م، وجدت منى تغيرات اقتصادية واجتماعية في حياتها وأسرتها تسردها لنا بنفسها:

"كان لي حلم بأن أتعلم التفصيل والخياطة لكسب دخل مستمر بعد أن توفي زوجي وتركني وحيدة في إعالة سبعة من الأولاد. كان يجب أن أبحث عن أي مهنة من أجل توفير الدخل الذي احتاجه لرعاية أولادي ومن أجل الاستمرار في الحياة الكريمة. والحمد لله تحقق حلمي بعد أن استهدفتني برنامج المعرفة القرائية والمهنية بدورات تدريبية على إدارة المشروعات الصغيرة وطرق تفصيل الملابس وخياطتها. بعد التدريب، حصلت على قرض من البرنامج، وقمت بإنشاء مشروعني الذي نجح نجاحاً كبيراً، وقمت بشراء أقمشة لأخيط منها فساتين نسائية ذات جودة، وبعثتها للمحلات التجارية واستطعت سداد مبالغ القرض وتحقيق أرباح جيدة، والحمد لله أنفقت منها لرعاية أولادي واشترت قطعة أرض. ثم قمت بترميم بعض الأشياء في بيتي. في نفس الوقت، أعمل الآن بعقد عمل كمساعدة مدربة بصنعاء، حيث أشارك في التدريب الذي أقامه البرنامج لمتدربات هذا العام."



الصحة والحماية الاجتماعية

تعتبر الأزمة الإنسانية في اليمن الأسوأ على مستوى العالم بسبب الصراع المستمر منذ مارس 2015، حيث يواجه 22.2 مليون شخص خطر الموت جوعاً، ويحتاج مليوناً و110 مليون امرأة حامل ومرضعة إلى العلاج العاجل للبقاء على قيد الحياة.

وقد تأثرت أغلب القطاعات الإنسانية، ومنها قطاع الصحة، حيث تعمل أقل من 50% من المرافق الصحية بشكل كامل، وتعاني من نقص في المعدات والأدوية ومقدمي الخدمة، ويشكل انتشار وتفشي الأمراض الفتاكة مثل الكوليرا تحدياً إضافياً، ولا زال رواتب أغلب الكوادر الصحية موقوفة منذ أواخر عام 2016.

التقدم في التنفيذ (2016-2018)

ساهمت تدخلات الصندوق في الصحة والتغذية بتحسين وتعزيز البنية التحتية للخدمات الصحية التي تضررت جزئياً أو كلياً، وتلبية الاحتياجات العاجلة للأسر الأكثر فقراً المتضررة من النزاع المستمر، وتحفيز الطلب على خدمات التغذية والأمومة والطفولة لتحسين الوضع التغذوي للأطفال والنساء الذين يعانون من سوء التغذية في المناطق المستهدفة. وخلال الفترة من 2016-2018 قام الصندوق بتطوير وتنفيذ التدخلات التالية:

تحسين الوصول للخدمات الصحية

ركزت الأنشطة الممولة من الاتحاد الأوروبي عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ترميم المرافق الصحية التي تدمرت جزئياً من الصراع وإعادة بناء المرافق التي تدمرت كلياً، وبناء مراكز العلاج التغذوية في المناطق التي تفتقر لتلك الخدمات، وإضافة بعض الأقسام أو المرافق الخدمية

مع تزويد تلك المرافق بالأثاث والتجهيزات الطبية اللازمة التي تمكنها من تقديم خدمات صحية مُرضية للمترددين، وتسهيل وصول الناس للخدمات العلاجية في المستويات المتعددة. وخلال العامين 2017-2018 تم تطوير وتنفيذ 85 مشروعاً بتكلفة تقديرية 8.1 مليون دولار، تهدف إلى ترميم وبناء وتأثيث وتجهيز 87 مرفقاً صحياً في محافظات أبين والضالع والحديدة والجوف وحجة ولحج وصعدة وصنعاء وشبوة وتعز. توزعت هذه المرافق على النحو التالي (19 وحدة صحية، 33 مركزاً صحياً، 6 مرافق أمومة وطفولة وصحة إنجابية، 22 مستشفى ريفياً وحضرياً، 7 مرافق صحية متخصصة في غسيل الكلى ومخازن طبية وبنوك دم ومختبرات مركزية).

كما تم خلال الفترة استكمال بناء وتأثيث وتجهيز 22 مرفقاً صحياً في ثمان محافظات (المحويت وتعز وشبوة وحجة وحضرموت وذمار وعمران والحديدة)، بتكلفة 6.3 مليون دولار، وذلك من تمويلات المرحلة الرابعة متعددة المصادر.

ضد صدمات الحروب، وتحفيز المجتمعات المحلية على طلب المساعدة للمتضررين بشكل حاد في إطار المرافق الصحية المتوفرة في المديرية، وإيجاد فرص عمل للشباب العاطل عن العمل. وقد استهدفت هذه المشاريع تدريب 2827 معلماً وأخصائياً وإداريي مدارس وطبيباً وممرضاً... فضلاً عن توزيع حقائق الأنشطة الترفيهية على المدارس المستهدفة. ومن المتوقع أن يتم تشغيل 800 شاب/ة بشكل مؤقت لتنفيذ أنشطة توعوية مجتمعية تهدف للتخفيف من آثار الصدمات النفسية التي تعرضوا لها جراء الصراع.

كما ركزت أنشطة منحة وكالة التنمية الأمريكية عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستثمار في رأس المال البشري الاجتماعي من خلال بناء وتطوير قدرات مقدمي الخدمات وتزويدهم بالمعارف والمهارات وتعزيز قدراتهم التي تمكّنهم من إحداث أثر إيجابي في خدمة المجتمعات، خاصة للفئات الأكثر ضعفاً (النساء والأطفال). وبلغ عدد المستفيدين المباشرين من التدخلات 35180 (منهم 75% من الإناث) وشملت التدخلات 14 محافظة.

تم تطوير وإنجاز 43 مشروعاً بتكلفة 1,461,191 مليون دولار هدفت إلى تعزيز المعارف والمهارات لدى 1,989 من الكوادر الصحية الفنية والإدارية وقابلات المجتمع (56% منهم إناث) من 14 محافظة.

كما تم خلال الفترة استكمال تدريب وتأهيل 366 من الكوادر الصحية وقابلات المجتمع لمدة ثلاث سنوات، وذلك من مصادر تمويل متعددة وبتكلفة تصل إلى مليون دولار.

تعزيز الاستجابة المجتمعية للتخفيف من آثار الحرب

من خلال الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي عبر برنامج الأمم المتحدة تم تطوير 10 مشاريع بتكلفة تقديرية بلغت 1.8 مليون دولار هدفت إلى تعزيز الاستجابة المجتمعية والتخفيف من صدمات الحروب والنزاعات في 15 مديرية في خمس محافظات (تعز، الحديدة، أبين، شبوة وحجة) وذلك من خلال تعزيز الخدمات الإرشادية المقدمة في المدارس والمرافق الصحية، ونشر المعرفة والوعي بين الأسر المستهدفة حول المفاهيم الأساسية للحماية المجتمعية



تأهيل مساعدي أطباء على التشخيص الباطني والجراحي - الحديدة



مثقفة تقيس معدل سوء التغذية لطفل بالحديدة

التحويلات النقدية المشروطة في التغذية

صُمِّم برنامج التحويلات النقدية المشروطة في التغذية لتلبية الاحتياجات العاجلة لأفقر الأسر المتضررة من النزاع المستمر، ولتحسين الوضع التغذوي للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات الذين يعانون من سوء التغذية في المناطق المستهدفة. ويستهدف البرنامج الشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع (النساء والأطفال والشباب). وتركز أنشطة البرنامج على التثقيف الصحي والتغذوي، وإحداث تغيير إيجابي في الممارسات اليومية للنساء المستهدفات، وتقديم المشورة اللازمة لهن من خلال التعاقد مع شبكات للعمل كمثقفات مجتمعيات ومحفزات لزيادة الطلب على خدمات الأمومة والطفولة والتغذية، وكذلك مسح وفرز حالات سوء التغذية بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات وإحالتهم للمرافق التغذوية العلاجية لتلقي العلاج مع تقديم الدعم المالي اللازم للوصول إلى تلك الخدمات والمراقبة المستمرة لتلك الحالات حتى تتماثل للشفاء.

ويتمثل النشاط الرئيسي للبرنامج في تقديم تحويلات نقدية شهرية للأسر المستهدفة لمساعدة الأسر في زيادة وتحسين استهلاك الغذاء.

وقد تم تطوير 20 مشروعاً بتكلفة تصل إلى 50 مليون دولار بتمويل من البنك الدولي عبر برنامج الأمم المتحدة. استهدفت 21 مديرية في محافظات الحديدة وذمار وإب ولحج والضالع وتعز، وبلغ عدد المستفيدين من أنشطة البرنامج 120 ألف امرأة و176 ألف طفل، وحصلت حوالي 85 ألف امرأة على مساعدات نقدية شهرية لمدة عام كامل.

خدمات مستشفى عمران تنتعش بتحسين أداء ممرضيه

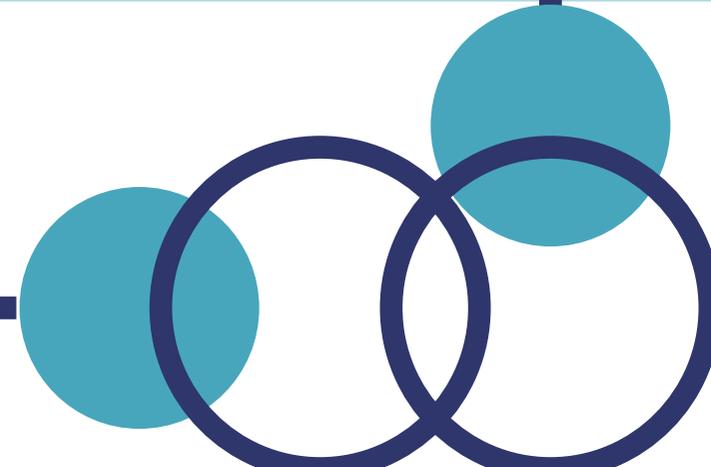
تسببت الحرب في اليمن بزيادة عدد المحتاجين إلى الخدمات الصحية ثلاثة أضعاف ارتفاعاً من 5 ملايين قبل تصاعد الحرب إلى 16 مليوناً بعد أربع سنوات من الحرب. ويقول د. فارس عبد الغني مدير مستشفى عمران العام بأن هنالك أفراداً يفقدون حياتهم فقط لأنهم غير قادرين على دفع قيمة الفاتورة الصحية، لكنه لا يزال يرى نافذة من التفاؤل لوجود قلة من الداعمين الذين لا يزالون يقدمون دعماً مهماً من أجل استمرار عمل المستشفى، الأكبر في المحافظة، كالمشروع الذي نفذته الصندوق الاجتماعي للتنمية لتدريب 27 ممرضاً وممرضة عاملين في المستشفى.

كانت عمران الريفية إحدى محافظات اليمن الأكثر معاناة من نقص الخدمات الصحية نظراً لتوقف أكثر من نصف مرافقها الصحية عن العمل بسبب الحرب الدائرة، وشحة التمويل، وتدهور دخل الأسر ليكون الأطفال والنساء هم الأكثر حرماناً من حق الوصول للخدمة الصحية ليزداد الضغط على هذا المستشفى. يقول د. فارس بأن الحرب الراهنة ضاعفت عدد المترددين على المشفى يومياً إلى 800 حالة، فضلاً عن 60 حالة رقود وبنسبة زيادة بلغت 200% معظمهم من النازحين والضعفاء.

وقد كان لتحسين جودة العمل الطبي بعد دعم الصندوق دور في تحسين النتائج، فمثلاً فاطمة المأخذي رئيسة قسم العناية المركزة للنساء تقول "المستشفى افتقد لتدريب ممرضيه لسنوات سابقة، وقد جاء التدريب الذي وفره الصندوق في الوقت المناسب بالنسبة لي، لأن مؤهلي السابق لم يف بالحد الأدنى لمتطلبات العمل، لكني الآن أتعامل بمهارات جديدة مع الحالات الحرجة الكثيرة التي نستقبلها، ومعظمها من الفقراء. حصلت على الدبلوم المتوسط ثم عملت في التمريض بهذا المستشفى منذ سنوات، لكن ظروف المستشفى وعدم ميل الممولين للتدريب طويل الأمد منع تحقق حلمي. لكن حصولي على الدبلوم العام من خلال هذا التدريب هو أكبر خطوة تجعل البكالوريوس أقرب لي ولجميع المتدربين."

ويشير د. فارس إلى آثار بيضاء مستدامة يتركها القليل من الداعمين، أهمها المشروع التدريبي للصندوق الذي استمر ثلاث سنوات أثناء أشد فترات الحرب قسوة برفع مستوى الممرضين من حاصلين على الدبلوم المتوسط في التمريض إلى الدبلوم العام "فالإدارة تشعر بالرضا عن الأداء الجيد للمتدربين الذين أصبحوا يغطون فجوة مهمة كانت موجودة، خاصة وأن الأطباء يعملون ثلاث ساعات يوميا بينما يهتم الممرضون بالمرضى طوال اليوم بمهنية، وصاروا يفهمون المصطلحات الطبية التي يتواصلون بها مع الأطباء سواء بالتخاطب أو التقارير أو الملفات الطبية."

وساهم المشروع بتغطية كلفة تدريب 27 ممرضاً لثلاث سنوات ومنح المتدربين بدلات مالية غطت جزءاً مهماً من الاحتياجات الأساسية لأسرهم. وأوضح محمد الكيال الطبيب في قسم الخدج مثالا عما استفاده المتدربون، قائلاً: "لم يكونوا يعملون سوى تنفيذ الخطة العلاجية التي يضعها الطبيب لعلاج المريض كعدد مرات وأوقات إعطاء العلاج، وبعد التدريب أصبحوا على دراية بتشخيص بعض الحالات ونوعية الأدوية وكيفية التعامل الأولي مع الحالات الطارئة ومع الخدج وفي الصحة الإنجابية وغيرها." واكتسب الممرضون معارف جديدة لم يكونوا على دراية بها مثل: التعامل مع الجراحة والأمراض العضوية ومنها أمراض القلب والكبد والتفاعلات العضوية التي تحدثها الأمراض والأدوية والأغذية، حيث دعم المشروع مهارات ومعارف الكادر التمريضي في أقسام الرقود والعناية المركزة وغرف العمليات والخدج والطوارئ التوليدية وبقية أقسام المستشفى.



ابتسام تنشئ خمسة فصول تعليمية لمكافحة سوء التغذية بالحديدة

ابتسام يحيى خريجة من الثانوية العامة من مدينة باجل شرق الحديدة. عملت مع برنامج التغذية التابع للصندوق الاجتماعي كمثقفة مجتمعية في قرية الدّمن المجاورة. ذهلت ابتسام من النسبة الكبيرة لظاهرتي الأمية والضعف بين النساء هناك. ولذلك انخرطت ابتسام بعمق في تنمية المجتمع وشعرت بمسؤولية للقيام بشيء لتغيير هذه الحالة البائسة. كثفت التوعية باستخدام طرق إقناع فعالة، وتمكنت من تحفيز المجتمع وتشكيل خمسة فصول تعليمية مليئة بالفتيات والنساء، بعد أن رتبت مع إدارة المدرسة مسألة توفير المعلمات. وبالنظر إلى حقيقة أن معظم المتعلمين الكبار كانوا أمهات، اختارت ابتسام التطوع بتنفيذ محاضرة تركز على التغذية في كل فصل.

كانت ابتسام سعيدة أيضاً لأن هذه الوظيفة كانت الأولى في حياتها التي حصلت منها على دخل لدعم أسرتها بعد أن كان والدها، الذي كان يعيل أسرتها في ذلك الوقت، قد تم الاستغناء عنه وجميع زملائه من مصنع معجون الطماطم بالمدينة، نتيجة الصراع، لتعاني الأسرة جراء ذلك من صعوبات مالية.



المياه والبيئة

ساهمت مشاريع هذين القطاعين في توفير خدمتي المياه والصرف الصحي للتجمعات التي تأثرت بموجات الكوليرا والإسهالات المائية الحادة وكذلك التجمعات المعرضة للإصابة بهما. ولم تقتصر التدخلات على توفير الخدمة فقط بل شملت أيضا رفع وعي التجمعات بأسباب مرض الكوليرا وأعراضه وإجراءات الوقاية منه وكيفية التعامل مع الإصابة.

تدخلاته من أجل تمكين المستفيدين من مواجهة أزمة انعدام الأمن الغذائي بسبب الحرب.

التقدم في تنفيذ وتطوير المشاريع

قام قطاع المياه خلال العام بتطوير وتمويل 166 مشروعاً بكلفة تقديرية إجمالية بلغت نحو 19 مليون دولار.

ومنذ العام 2016 تم تمويل 358 مشروعاً بتكلفة تقديرية 39 مليون دولار، أُنجز منها 190 مشروعاً بتكلفة 18 مليون دولار. وخلال الفترة المذكورة، تم إنجاز 360 مشروعاً بما فيها المشاريع التي امتدت من تمويلات المرحلة الرابعة، وبكلفة تعاقدية قاربت 43.4 مليون دولار يستفيد منها بشكل مباشر 541 ألف شخص (منهم 50% من النساء) وتولدت عنها أكثر من مليوني يوم عمل.

تركزت تدخلات المياه في حصاد مياه الأمطار من الأسطح لتوفير مياه محسنة على مستوى المنزل، كما أن نسبة عالية من هذه المشاريع كثيفة العمالة بحيث توفر فرص دخل للعاملين من الأسر المستهدفة وأيضاً من أبناء المجتمع المستهدف... ووصلت نسبة مشاريع المياه من الأسطح ما يقارب 95% من المشاريع التي تم تمويلها خلال فترة الطوارئ (2016-2018).

ومثلت تدخلات قطاعي المياه والصرف الصحي خلال عام 2018م قصص نجاح بارزة لقدرتها على إنقاذ الأرواح، وفي الوقت نفسه تلبية الاحتياجات المتنوعة على المدى القصير والمتوسط، وخاصة للمجتمعات التي يصعب الوصول إليها والتي تعاني من الآثار الخطيرة للصراع. ويشدد القطاع على حيوية الفئات الضعيفة خلال أوقات الصراع العصيبة، في إنشاء بنية تحتية صحية عن طريق ربط التنمية والعمل الإنساني بأساليب عمل متنوعة ومثبتة الأثر كحلٍ مختلف لتقليل الاحتياجات المتزايدة والحد من تفشي الأمراض المتصلة بالمياه وتخفيف عبء الشركاء في المجال الإنساني في المناطق النائية.

قطاع المياه

يسعى هذا القطاع إلى توفير مياه محسنة للمستفيدين، وخاصة في المناطق الريفية الفقيرة، وفقاً للتعريف الوطني للتغطية بالمياه في الريف اليمني¹، كما يسعى لتأهيل مشاريع المياه المتضررة من الأحداث والنزاعات منذ مطلع عام 2011م (حيثما أمكن، ومتى ما توفرت التمويلات لذلك). وتتبنى أغلب مشاريع القطاع آلية النقد مقابل العمل في معظم

¹ التعريف الوطني للتغطية بالمياه في الريف هو "توفر 30 لتراً في اليوم للفرد من المياه المحسنة بزمن جلب لا يزيد عن 30 دقيقة ذهاباً وإياباً طوال العام". ومصادر المياه المحسنة تشمل الآبار المحمية والعيون المحمية وخزانات حصاد مياه الأمطار المسقوفة.

حياة جديدة تشرق في الدمى بحيفان

غياب خدمة المياه في قرية الدمى الجبلية بمديرية حيفان (150 أسرة) جعلت الحياة فيها غاية في الصعوبة؛ فالنساء والأطفال يهجرون المنازل والمدارس اغلب الساعات، وبعض الرجال تركوا مصادر كسب عيشهم ليشترك الجميع في قوافل تجلب المياه المنقذة للأرواح من بئر بعيدة عبر طريق صخري شديد الانحدار أودت بحياة الكثير من الدواب وتسببت في إصابات بشرية.

ولذلك تضرر الأم صفية وابنتها إلى تنظيم رحلتين لجلب الماء يومياً، تبدأ أولاهما باكراً ويحملن صفائح الماء على رؤوسهن لقطع كيلو متر ونصف نحو البئر وانتظار دورهن. تقول صفية "تحمل كل منا على راسها صفيحة متوسطة سعة 10 لترات بسبب صعوبة الصعود بها، وفي الطريق نضطر للشرب منها، ومن يحمله بالدواب يصل منزله بكميات ناقصة. 60 لتراً نجلبها بشقاء يومياً بالكاد تغطي احتياجات الشرب والطبخ والوضوء لثمانية أفراد!"

وعلى طريق القافلة البشرية المتدفقة بأنفاس الإنهاك وأنات الشكوى، تظهر علي الطريق (زين) امرأة مسنة (80 عاماً) منحنية الظهر تستند يدها بعصاها وتمسك الأخرى بصفيحة صفيحة مليئة بالماء! تشكو "لم يحصل هذا الجفاف والشحة منذ أن عرفت نفسي! والبئر الوحيدة بعيدة!"

لم يتصور أحد من القرية أنّ مشكلتهم التي لازمتهم طوال عمرهم لم يتم حلها إلا أثناء فترة الحرب عندما تدخل الصندوق الاجتماعي للتنمية بتزويدهم بمشروع شبكة مياه مستدام (شبكة أنابيب وماكينات ضخ للمياه من البئر) وأصبحت المياه تصل بيوتهم على راس الجبل مقابل 2000 ريال شهرياً تناسب الجميع وتوفر لهم الكثير من الوقت والتعب والأدوية وتذهب لضمان صيانة واستدامة الخدمة.

لقد صار حلم كل امرأة وكل فتاة في التخلص من الشقاء بقية حياتها واقعاً تعيشه يومياً دون هم ولا ألم، وصرن يستثمرن أوقاتهم في تربية صغارهن في المنازل، ويرسلنهم إلى المدارس، وبات الرجال يعملون لتوفير لقمة العيش في مزارعهم باطمئنان بعد أن انتهى ذاك العبء الحياتي الثقيل إلى الأبد.



قطاع الإصحاح البيئي

يسعى هذا القطاع إلى توفير خدمة الصرف الصحي للمستفيدين، عبر شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة لمياه الصرف الصحي، وكذلك عبر التحفيز للمجتمعات المحلية الريفية من خلال منهج الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع، وتقديم الدعم لمساعدتهم في عمل أنظمة صرف صحي آمنة لمنازلهم، وخاصة منذ مطلع هذا العام. كما يسعى القطاع لتأهيل مرافق الصرف الصحي المتضررة من الأحداث والنزاعات منذ مطلع عام 2011م (متى ما كان ذلك ممكناً).

التقدم في تنفيذ وتطوير المشاريع

قام قطاع الإصحاح البيئي خلال العام بتطوير 55 مشروعاً بكلفة تقديرية إجمالية بلغت نحو 7.8 مليون دولار. تم إنجاز 17 مشروعاً بكلفة تعاقدية 5.2 مليون دولار استفاد منها بشكل مباشر نحو 44 ألف شخص (منهم 47% من النساء) وتولدت عنها أكثر من 305 آلاف يوم عمل.

وخلال فترة الطوارئ (2016 - 2018) قام القطاع بتطوير 78 مشروعاً بتكلفة تقديرية تتجاوز 10 ملايين دولار وإنجاز 54 مشروعاً بقيمة تعاقدية إجمالية بلغت أكثر من 9 ملايين دولار دعمت أكثر من 358 ألف شخص كان نصفهم من النساء وولدت أنشطتها فرص عمل بنحو 388 ألف يوم عمل.

مؤشرات الكوليرا

ضربت اليمن موجتان من مرض الكوليرا والإسهالات المائية الحادة، بدأت الأولى في سبتمبر 2016 وما كادت أن تنتهي في مارس 2017 حتى لحقتها الموجة الثانية في الشهر التالي مباشرةً (أبريل)، واستمرت إلى نهاية عام 2018. وقد اتخذ الصندوق إجراءات للمشاركة في التخفيف من انتشار الكوليرا، أهمها إدراج مكون التوعية بمرض الكوليرا في جميع المشاريع لكافة القطاعات والبرامج، إضافة إلى اختيار نوع الأنشطة والتدخلات التي تسهم في الوقاية من هذا المرض وباختيار المجتمعات.

الصرف الصحي في الجلتين.. استجابة تامة شاملة

انتهى العام 2018 في اليمن حاصداً أكثر من 1.2 مليون إصابة بالاسهالات المائية والكوليرا لتكون أكبر بؤرة كوليرا في العالم. وأشار تقييم دولي للاستجابة العامة ضد الكوليرا في البلاد إلى بضع فجوات كان بينها الاستجابة لنتائج التفشي وليس معالجة أسباب التفشي وكذلك عدم وصول الفرق إلى المناطق النائية. في هذا السياق، تولى الصندوق الاجتماعي زمام القيادة في سد هاتين الفجوتين وبخاصة في كافة تدخلات الصرف الصحي القائمة على النقد.

كانت قرية الجلتين (62 أسرة) بمديرية خميس بني سعد (المحويت) إحدى القرى النائية التي لا تمتلك منازلها مراحيض لينتشر الصرف الصحي المكشوف في أحيائها وتتلوث بثر مياهها الوحيد بأنواع المخلفات التي تدخلها مع الأمطار. كما أن شدة الفقر وغياب التعليم والوعي الصحي ساهم في غياب مرافق النظافة في كافة المنازل، الأمر الذي لم يترك أسرة في القرية إلا بإصابة بالكوليرا (10% من السكان) مع العجز عن معالجتها بسبب شدة الفقر.

تنبه الصندوق لخطورة وضع الأهالي عند مراقبته لبيانات الإصابات الصادرة عن محافظة المحويت، وأرسل فريق توعية سرعان ما نجح في اقناع الأهالي بأسباب ضررهم. وقبل قدوم الفريق الهندسي، انطلق كافة شباب المجتمع بمبادرة تلقائية لأيام أزالوا خلالها الصخور الكبيرة من الطريق بطول 6 كيلومترات لتسهيل وصول الفريق وليصبح طريق كل السكان الذي اختصر زمن السفر إلى أقرب سوق اليهم إلى ساعة بدلاً من ساعتين.

وخلال بضعة أشهر، تحولت القرية إلى ورشة عمل نشيطة يعمل جميع القادرين بآلية النقد مقابل العمل في التدريب ثم حفر وبناء بياراتهم المغطاة و62 حماماً وصنع مفاصل الأيدي باستخدام الموارد المحلية. ثم توجه العمال بتأمين نظافة المياه وذلك بعمل حماية لبئر القرية من دخول المخلفات أو سقوط الأطفال فيها، ثم تسلمت كل أسرة فلتر فخاري لتنقية المياه في المنزل.

مثلت الأجور 80% من إجمالي كلفة المشروع مما مكّن جميع الأسر من شراء الأغذية الضرورية، و13 أسرة من شراء أغنام وماعز وأبقار صغيرة و30 أسرة من اقتناء منظومات الطاقة الشمسية بعد أن عاشوا 4 سنوات في الظلام. خلال العمل كان الأهالي قد تعلموا مهارات تشكيل الأحجار والبناء والسباكة والنجارة ليتجه بعضهم لترميم منازلهم القديمة أو إضافة مرفق بسيط. غير أن الجميع استخدم أجور عملهم في شراء الغذاء الأساسي وقضاء الدين واكتساب أصول متنوعة لإدراج الدخل.

نساء "الحدق" يتخلصن من أسوأ معاناة مزمنة

الجبال المأهولة شديدة الإنحدار مثلت تحدياً حقيقياً أنتج معاناة مزمنة للكثير من سكان محافظة ريمة (وسط اليمن). وكانت "الحدق" إحدى تلك القرى التي تسببت شدة انحدارها في توفير حيازات زراعية ضيقة وصعبة الري لترتفع نسبة المجاعة فيها بشكل ملحوظ مع التأثيرات الاقتصادية القاسية للحرب التي أوقفت دخل معظم السكان وعجزت الإغاثة عن الوصول إليهم.

أما توفر المياه بالقرية فتمثل قضية بذاتها بسبب الجبال والحرب. يعتمد القرويون على جلب المياه من العيون القريبة خلال شهرين خلال موسم الأمطار، ثم يصبح جلبه بعدها رحلة سفر مضيئة للغاية تستمر أربع ساعات من وإلى عيون ماء بعيدة. أمام ذلك، تضطر الأسرة لتخصيص الأم والفتاة للقيام بالرحلة مرتين يومياً على حساب رعاية الرضع بالبيت والتسرب تماماً من المدرسة.

بقدر ما كانت صعوبة الوصول للقرية تحدياً لفرق الصندوق بقدر ما كان حفزهم ذلك للوصول إليها. وبآلية النقد مقابل العمل، وفر الصندوق فرص عمل للأهالي الذين قاموا ببناء سقاياتهم جوار منازلهم وتوزيع فلترات تنقية المياه لعدد 170 أسرة (100% من الأسر).

وكان أول موسم للأمطار بعد انتهاء المشروع عيداً لاسيما للنساء والفتيات اللاتي فضلن الاحتفاظ بمياه سقايات منازلهن، لأشهر الجفاف. عن نساء الحدق، تقول الأم "فاطمة محمد" "كان أول موسم للمطر عيد للنساء والبنات كفتنا السقاية معاناة لا يحس بها إلا من جربها بنفسه. الآن حسيت مع بناتي معنى أن تكون انسان حي تقدر تهتم بنفسك. لا يوجد اسوأ للمرأة من السفر يومياً لنقل الماء إطلاقاً!"

في أيام توزيع أجور العمل، كانت مركبات تجار من القرى المجاورة تصل الحدق لبيع المواد الغذائية للأسر المستقيدة طوال الفترة المشروع، بينما استغل الرجال الفرصة لتعلم مهارات بناء السقايات بكافة مراحلها ليجتثوا بعد ذلك عن كل فرصة للعمل في البناء.



الزراعة والتنمية الريفية

تسهم أنشطة الزراعة والتنمية الريفية في الصندوق الاجتماعي في تخفيف آثار الصراع من خلال تعزيز سبل العيش، وتحسين الإنتاجية الزراعية لشريحة كبيرة من السكان الذين يعتمدون على الزراعة، وتمكين صغار المنتجين... وذلك من خلال عدة تدخلات تشمل مكون المياه للتنمية الزراعية، وتعزيز الزراعة المطرية والثروة الحيوانية، ودعم مجموعات الإقراض والادخار الريفي، ودعم النحالين.

وخلال عام 2018 نفذت الوحدة عدة أنشطة متوافقة مع الأهداف المرسومة، والتي تلخصت في الآتي:

التقدم في تنفيذ وتطوير المشاريع

قام الصندوق خلال العام بتطوير 109 مشاريع بتكلفة تقديرية تقارب 14 مليون دولار وإنجاز 19 مشروعاً بقيمة تعاقدية تتجاوز مليوني دولار، دعمت أكثر من 15 ألف شخص (41% منهم نساء) مولدة فرص عمل بما يقارب 149 ألف يوم عمل.

وخلال فترة الطوارئ 2016 - 2018م، قام الصندوق بتطوير 142 مشروعاً بقيمة تقديرية تقارب 19 مليون دولار، وإنجاز 71 مشروعاً بتكلفة تعاقدية تبلغ أكثر من 9 ملايين دولار، استفاد منها بشكل مباشر أكثر من 62 ألف شخص (47% منهم نساء). وولدت تلك الأنشطة قرابة 415 ألف يوم عمل.

وضع تنفيذ المشاريع ميدانياً

الاستجابة الطارئة اللازمة

نتيجة للأزمة الراهنة بالبلاد، وتدهور الوضع المعيشي للسكان بسبب الحرب والنزوح وانعدام فرص العمل، ومن خلال المشروع الطارئ الممول من البنك الدولي عبر البرنامج الإنمائي للأمم

المتحدة، وأيضا الممول البريطاني... قامت الوحدة خلال هذا العام بإنجاز 16 مشروعاً وبتكلفة 1.9 مليون دولار، فيما لا يزال 35 مشروعاً تحت التنفيذ وبكلفة 4.9 مليون دولار. وقد ركز جزء من الأنشطة على تحسين الري السيلي وحماية الأراضي الزراعية والري التكميلي من أجل تعزيز وتحسين الإنتاجية الزراعية. وركز الجزء الآخر على تحسين الظروف الإنتاجية للثروة الحيوانية من خلال تحسين وإنشاء حظائر للحيوانات، حيث نُفذت كل الأنشطة بآلية النقد مقابل العمل عن طريق الأسر النازحة والمستضيفة.

مشروع تعزيز وإعادة تأهيل صغار المزارعين

يهدف مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي. ويستهدف المشروع 21 مديرية في سبع محافظات (الحديدة - تعز - لحج - أبين - شبوة - صعدة - حجة).

وتم خلال هذا العام 2018م تطوير وتنفيذ عدد من المشاريع ضمن المكونات المحددة أعلاه، كما تم إنجاز مشروعين في مديرية وضرة بمحافظة حجة بتكلفة مقدارها 165 ألف دولار فيما لا يزال 93 مشروعاً تحت التنفيذ وبتكلفة مقدارها 5 ملايين دولار.

أن عدد المجموعات التي ما زالت فعالة وتمارس نشاط الادخار والإقراض يبلغ 113 مجموعة وإجمالي عدد أعضائها 3334 عضواً (من كلا الجنسين). كما تم تنفيذ زيارات ميدانية إلى بعض مجموعات الادخار والإقراض في مديرية المحويت (بمحافظة المحويت) من أجل الاستفادة من تجربة تكوين وإنشاء مجموعات الادخار والإقراض.



تنفيذ جيونات لتحويل السيول بقرية الثمير - ردفان - لحج

وتركزت أغلب الأنشطة في هذه المشاريع في حماية الأراضي الزراعية وتحسين قنوات الري السيلي وحصاد مياه الأمطار والري التكميلي وتأهيل واستصلاح المدرجات الزراعية، بالإضافة إلى حصاد المياه للشرب. وكذلك بدء اختيار وتدريب المستفيدين من مكون النحل حول كيفية إنتاج العسل ومشتقاته.

وعلى مستوى التخطيط للتدخلات، فقد قام القطاع باستكمال المسح الميداني لتحديد احتياجات صغار المزارعين في كافة المديرية المستهدفة بعد أن تم تدريب 71 من مختلف التخصصات الزراعية على آلية وأهداف المشروع. وتم التحقق الميداني في مديرية المعافر (تعز) من نتائج المسح الميداني بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وتحديد مشاريع وفق المعايير الفنية. وتوزعت هذه المشاريع على جميع عُزل المديرية.

وتم كذلك استكمال المسح الميداني لتحديد احتياجات صغار المزارعين في 18 مديرية مستهدفة بعد أن تم تدريب 71 من مختلف التخصصات الزراعية على آلية وأهداف المشروع. وتم تحديد مناطق المشروع التجريبي لإعادة تأهيل مناطق رعوية في كل من مقبنة (تعز) ووضرة (حجة) في إطار المشروع الذي يستهدف إعادة تأهيل 5 هكتارات من الأراضي الرعوية كمواقع إرشادية نموذجية.

برنامج الإقراض والادخار

تم خلال العام تحديث قاعدة بيانات مجموعات الادخار والإقراض بغرض الوقوف على المجموعات المنتهية والمستمرة، حيث وُجِدَ



التدريب والدعم المؤسسي

سجل هذا القطاع نجاحاً مهماً وسط العمل الإنساني الواسع في البلاد. وهدف القطاع إلى تحفيز المجتمعات العديدة التي يعمل فيها من خلال تشكيل وتنظيم أطرها بهدف تحسين أوضاعها المعيشية. يأتي ذلك في ظل توقف وانهايار معظم أنظمة الخدمات العامة، وانعدام الدخل، وتدهور التماسك الاجتماعي، وضعف دور رأس المال الاجتماعي في دعم المجتمع بسبب انتشار الصراع.

التقدم في تطوير وتنفيذ المشاريع خلال عام 2018

تم تطوير 25 مشروعاً خلال عام 2018 وبتكلفة تقديرية إجمالية بلغت 3.3 مليون دولار. كما تم إنجاز 42 مشروعاً بتكلفة تقديرية إجمالية بلغت نحو 3 ملايين دولار موزعة على قطاعات التدريب (18 مشروعاً) والدعم المؤسسي (19) والتدخل المتكامل (5) استفاد منها جميعاً أكثر من 129 ألف شخص (نصفهم من الإناث) وولدت 80 ألف يوم عمل.

أما خلال فترة الأزمة في البلاد، فقد تم تطوير 99 مشروعاً وصلت كلفتها الإجمالية إلى نحو 10 ملايين دولار، وإنجاز 183 مشروعاً بلغت قيمتها التعاقدية الإجمالية نحو 10 ملايين دولار استفاد منها أكثر من 309 آلاف شخص كان نصفهم من النساء. وولدت الأنشطة الناجمة عن هذا القطاع فرص عمل تجاوزت 729 ألف يوم عمل.

وضع تنفيذ المشاريع ميدانياً

تضمنت قطاعات التدريب والدعم المؤسسي والتدخل المتكامل عدداً من الأنشطة خلال العام نوجزها فيما يلي:

برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية

يهدف البرنامج إلى تمكين السلطات والمجتمعات المحلية من تبني تخطيط تشاركي يتماشى مع المصادر المحلية المتاحة وبما يتلاءم مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية. كما يهدف إلى رفع وتيرة مشاركة المجتمع وتعزيز العلاقات بين السلطات المحلية ومجتمعاتها في اتجاه استعادة العمل التعاوني للمساعدة في تعظيم منفعة رأس المال الاجتماعي.

وخلال عام 2018 تم تنفيذ أنشطة مختلفة ضمن البرنامج في 37 مديرية ضمن 18 محافظة مختلفة شملت التيسير لتشكيل وإعادة تفعيل 1,420 مجلس قرية وصل عدد أعضائها المنتخبين إلى 11,360 عضواً (منهم 50% إناث). وقام ميسرو التمكين الشباب بدعم المجالس المشكلة لتطوير 1,420 خطة صمود لقراهم.

كما قدم البرنامج الدعم للسلطة المحلية في المديرية المستهدفة من خلال تشكيل وتدريب فرق إدارة المديرية وربط مجالس تعاون القرى بالسلطات المحلية التابعة

والمياه والري والصحة والصرف الصحي والتدريب على المهن الحياتية.

3. تنفيذ التدخلات ذات الأولوية - خطط تعافي المديرية: وفر الصندوق الدعم للسلطة المحلية في 8 مديريات لتطوير خطط التعافي. وبهذا الصدد قدم الصندوق منحة لدعم تنفيذ أنشطة، تكون السلطة المحلية هي المنفذ فيها وبإشراف من الصندوق. وعلى هذا الأساس تم دعم 8 مشاريع (منها 3 مشاريع وحدات صحية، و4 مشاريع مدارس، ومشروع واحد للمياه الممكنة).

4. تشغيل الشباب في التمكين المجتمعي: استثمر الصندوق خريجي برنامج روافد للعمل كميسرين مجتمعيين لبرنامج التمكين مستفيدا بذلك من تدريبهم السابق والمهارات التي اكتسبوها، إضافة إلى تمكينهم من الحصول على مهارات أخرى في التفعيل المجتمعي. وبهذا الخصوص حصل حوالي 1,779 شابا (منهم 50% إناث) على تدريب في التمكين من أجل التنمية المحلية. مكّنهم من الحصول على فرص عمل مؤقتة كميسري تفعيل مجتمعي، وقاموا بدعم تشكيل مجالس تعاون القرى في 37 مديرية تتبع 18 محافظة، كما قدموا الدعم لمجالس تعاون القرى لتطوير خطط مجتمعية للتعافي، وكذا تنفيذ مبادرات ذاتية وخلق 91,000 يوم عمل.

برنامج روافد

يؤهل هذا البرنامج خريجي الجامعات من المناطق الريفية كي يصبحوا مناصرين للتنمية الاجتماعية في مناطقهم. ويواصل الصندوق تسويق خبرات شباب روافد من خلال الموقع الإلكتروني لتعزيز التواصل وتحديث البيانات المتعلقة

للمديريات، وكذا تعزيز قدرات هذه الفرق للإشراف على المشاريع المجتمعية الصغيرة وتمكينها من القيام بأنشطة إنسانية في المديرية التي تتبعها... إلى جانب تمكينها من تطوير خطط للتعافي وتحديد الأولويات للمشاريع وبدعم من الصندوق. وقد تم إنجاز 8 من هذه المشاريع في نهاية العام في مجالات الصحة والتعليم والمياه. كما قام البرنامج بمبادرة جديدة تمثلت في تجميع عدد من مجالس القرى لتنفيذ مبادرات في كل من محافظتي حجة ولحج تشمل قطاعات مياه الشرب والطرق والتعليم والصحة.

كما شملت الأنشطة الأخرى للبرنامج ما يلي:

1. مبادرات ذاتية نفذتها مجالس تعاون القرى ولجان العزل: بلغ عددها 7,320 مبادرة استفادت منها 70 مديرية في 18 محافظة، وبلغت التكلفة التقديرية الإجمالية لهذه المبادرات 426 مليون ريال وبتمويل كامل من هذه المجتمعات.

2. تمويل مماثل للمشاريع المجتمعية الصغيرة: شمل تقديم منح مماثلة (عينية) من قبل الصندوق للمبادرات ذات الحجم الصغير في إطار المجتمع وخصصت لمشاريع البنية التحتية التي تحتاج إلى موارد مالية إضافية للمساهمات المجتمعية. وقد تم تقديم مثل هذا الدعم لـ 961 مبادرة شملت مشاريع بنية تحتية صغيرة والتدريب على مهن حياتية، أغلبها مدرة للدخل. وبلغت الكلفة الإجمالية لهذه المبادرات 840 مليون ريال يماني ساهم الصندوق بنسبة 46% منها. واستفاد من هذه المبادرات حوالي 150,800 شخص (50% منهم إناث). وشملت هذه المبادرات قطاعات الطرق الريفية والتعليم



بهؤلاء الشباب. وقد وصل العدد الإجمالي للشباب المدربين ضمن هذا البرنامج إلى 6,497 شاباً (منهم 2,839 من الإناث) يتبعون 20 محافظة.

وخلال العام حصل حوالي 1,335 شاباً (796 من الإناث) على فرص عمل قصيرة في إطار برامج الصندوق، وكذا لدى بعض المنظمات المحلية والدولية العاملة في البلد. كما حصل حوالي 230 من خريجي روافد (من ضمنهم 100 من الإناث) على فرص عمل طويلة. وشملت الأعمال التي أنجزوها لدى هذه الجهات مجالات مختلفة ذات علاقة بما حصلوا عليه من تدريب لدى الصندوق.

تدريب الاستشاريين (الأفراد)

يتولى الصندوق بناء قدرات الاستشاريين الجدد لتعزيز المهارات التي تمكنهم من تنفيذ أنشطة نوعية كاستشاريين ميدانيين ضمن مشاريع الصندوق المختلفة. وخلال العام قام الصندوق بتدريب حوالي 980 من الاستشاريين الشباب المتخرجين من الجامعات في مجالات تشمل الهندسة والمحاسبة والأمور الفنية المتعلقة بتنفيذ مشاريع الصندوق. ومن جانب آخر، فإنّ التدريب يُتيح لهم تحسين فرص العمل لديهم بشكل عام--بما في ذلك فرص العمل الدائمة، سواء لدى الصندوق أو لدى شركاء التنمية.

بالتنمية يحضر الخير وتغيب الحرب

أنا فتاة ريفية فقيرة للغاية من مديرية كعيدنة بمحافظة حجة، لكن حبي لمواصلة التعليم كسر التابوهات المجتمعية السائدة)) ضد تنمية المرأة حتى تخرجت من الجامعة. بعدها بأشهر، استدعاني الصندوق الاجتماعي للتنمية للتدريب ضمن برنامج روافد، بصنعاء للتدريب ضمن المتطوعين لمناصرة التنمية الريفية، وفيه وجدت ما لم أجد في دراستي السابقة كلها، حيث تعرفت على العديد من المواضيع التنموية الجديدة كلياً. رجعت قريتي متحفزة للغاية لأبدأ التطوع في العديد من المبادرات الذاتية، ومنها تنمية المرأة الريفية بالتوعية الصحية ومحو الأمية... ولا زلنا كذلك إلى اليوم. ولذلك صار اسمي معروفاً في القرية ليزداد دعم أسرتي لي. وفجأة، استدعاني الأهالي لاجتماع، وإذا بالفرض منه تشكيل مجلس تعاون مركز المديرية، حيث رشحتني الأهالي وأصبحت عضواً فيه وتدرت على أمور تنموية كثيرة، لأحصل وزميلتي على فرصة عمل في برنامج التمكين. وعنها لم يسعني الكون من الفرحة، فه هي كثير من مشاكلنا ستحل.

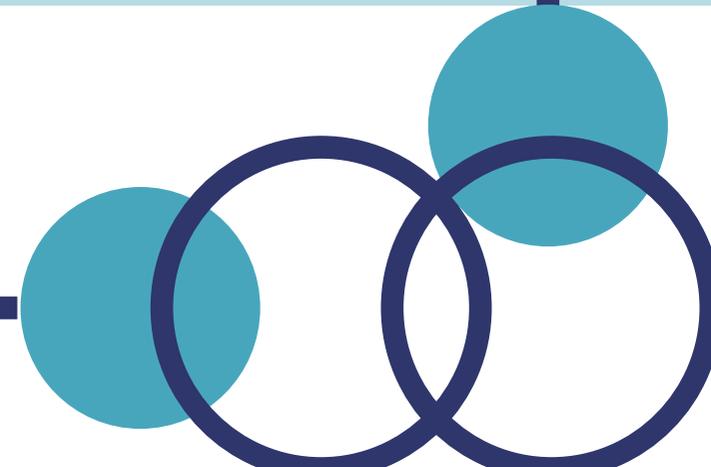
عملت بكل طاقتي في مشروع تشغيل الشباب مع مجتمعات مديرية الشفادرة بروح الفريق الواحد، وحققنا إنجازات تنموية أشعلت في المجتمعات جذوة الأمل التي أطفأها أتون الحرب. انتهى عقدي، ثم إذا برسالة تصلني من الصندوق الاجتماعي، يشعرنني فيها بأنه اختارني ضمن برنامج التمكين مجدداً في مديرية كحلان الشرف النائبة ذات الجبال الشاهقة ومجتمعات بسيطة لم يكونوا يعرفون للتنمية معنى: لا تعليم، ولا صحة، ولا طريق، ولا صرف صحياً... وبعد أيام قليلة من التحفيز والتوعية وإذا بكافة القرى تتنافس بقوة لتنفيذ المبادرات بعد تشكيل 41 مجلس تعاون قرية وتدريب 808 أعضاء (نصفهم من النساء). وتم تنفيذ 470 مبادرة بتكلفة تقدر بـ 35 مليون ريال مع مئات الجلسات التوعوية في مكافحة مرض الكوليرا والوقاية منه والصرف الصحي غير الآمن. وكانت أكبر ورشة عمل للتمكين في حجة بكاملها.

وكان برنامج التمكين طائر يجول ليقرع ناقوس الأمل لتلك المجتمعات، فقد وجدت نفسي وقد حط رحالي للمرة الثالثة بمديرية بني قيس التي غابت عنها الحرب وحضرت الجهود والتعاون والود ومئات مرافق الخدمات الجديدة. وبنهاية العمل، عدت قرיתי وقد هلّ عيد الأضحى المبارك ويدي تحمل لأخوتي مبلغاً جيداً وكسوة العيد وفي رأسي حماس وأفكار تجاوزا أثقال يدي. وكان من أجمل الأعياد بعودة أمي بعد غيابها لأربع سنوات للعمل في مدينة أخرى لإعالتنا رغم حالتها الصحية المتدهورة. وبالكاد أقنعت أمي بالتوقف عن الاغتراب والعمل لأتحمّل مسؤولية تلبية احتياجات الأسرة. وقد حصلت على 3000 دولار كأجر سددت منه جزءاً كبيراً من الديون المتراكمة علينا، واشترت جزءاً آخر مواد غذائية، وجزءاً أنفقته في ترميم منزلنا الذي أوشك على السقوط... والجزء الأخير أعطيته لأخي لشراء بعض قطع غيار لسيارته التاكسي المهجورة ليساهم بها في كسب رزق الأسرة.

حماسي لم يتوقف، فبدأت بتفعيل مجلس تعاون قرיתי بمركز كعيدنة طوعياً لنتهي من تنفيذ 14 مبادرة خلال عام 2018. واليوم نخطط وندير التمويلات لتحقيق أكبر مبادرة تتمثل في بناء وتجهيز مركز تدريب وتأهيل المرأة الريفية من أجل تحسين مستوى دخل النساء اقتصادياً.

نعم واجهت العديد من الصعوبات كوني فتاة متعلمة وعاملة في الريف، لكن جذوة حماسي لن تنطفئ طالما اهتديت إلى مهارات التنمية، رأس المال الذي لا تنتهي فرصه وموارده... وذلك كله بفضل برنامجين اسمهما "روافد" و"التمكين"، ومؤسسة تنمية فاعلة اسمها "الصندوق الاجتماعي".

بقلم الاستشارية (ن. م.)



بالإضافة إلى دورها في المساءلة المجتمعية.

برنامج التدخل المتكامل

شملت الأنشطة الرئيسية للبرنامج خلال العام تنفيذ ورشة عمل في صنعاء لمراجعة مخرجات تقرير الدراسة الخاصة بجيوب الفقر في الحضر (أمانة العاصمة) في مشروع المرحلة التحضيرية. لاستهداف هذه الجيوب، وكذلك الخروج بمصفوفة للاحتياجات. كما جرى تنفيذ تدريب نسوي في صناعة العطور والبخور والنقش في إطار دعم المهارات الحياتية للمرأة الريفية في عزلة المتينة بمديرية التحيتا (محافظة الحديدة).

وبالتنسيق مع وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، تم التدريب في مجال تشكيل وتنظيم مجموعات الادخار والتمويل الريفي، وذلك ضمن مشروع دعم توسيع الخدمات المالية وغير المالية في مناطق برنامج التدخل المتكامل، وكذا تدريب استشاريين في الادخار والإقراض لفروع الحديدة وذمار وإب وعمران وعدن والمكلا... إلى جانب تنفيذ ورشتي عمل لمناقشة الدليل الخاص بالنزول الميداني لفريق تشكيل وتنظيم مجموعات الادخار والتمويل الريفي لفروع عمران وذمار وإب.

وقام فريق البرنامج بتنفيذ زيارة تبادل خبرات إلى مديرية المحويت (محافظة المحويت) بغرض التعرف على مجاميع الادخار والتمويل الريفي، وذلك بالتنسيق مع قطاعي الزراعة والتنمية الريفية وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.



المشاركة المجتمعية

يتولى هذا القطاع الفرعي مساندة فروع الصندوق لتعزيز مشاركة المواطنين في جميع أنشطة الصندوق الميدانية، وذلك كحافز مكافئ للمواطنين أنفسهم وكذا للمساعدة في تيسير تنفيذ المشاريع.

وخلال العام تم تشكيل وتدريب 122 لجنة مشروع تمثل المجتمع أمام الصندوق وتيسر عملية تنفيذ المشاريع،

صوت أقوى ينضم لدعم أضعف فئات المجتمع

السيدة شفيقة إمراة ريفية من ذوي الاحتياجات الخاصة، تؤمن بقوة بالعمل التطوعي في خدمة المجتمع. وعلى الرغم من التقاليد المجتمعية، تحملت المسؤولية وأنشأت مركزاً لمحو أمية الإناث في قريتها "الأكمة" في مديرية السلفية بمحافظة ريمة.

وقد تطوعت شفيقة لتعليم الأطفال في المدرسة وفي منزلها.

في وقت لاحق، استفادت شفيقة من نهج برنامج التمكين الداعم لإشراك المرأة في التنمية، وحصلت على مساندة واسعة ضمن المجتمع المحلي لتفوز بعضوية مجلس تعاون القرية أثناء انتخاب المجتمع للمجلس، وحضت أقرانها من النساء على ترشيح أنفسهن.

الآن، أصبحت شفيقة مقررة المجلس، لتتمكن من القيام بمشاركة يومية وأدوار بارزة في صنع القرار لصالح أولويات نساء مجتمعها.

وكان ضمن أهم نتائج مشاركتها، من بين أشياء أخرى، إنشاء مركزين جديدين لمحو أمية الكبار في القرى المجاورة.



التراث الثقافي

في الوقت الذي تسبب الصراع بتضرر مختلف المستويات للعديد من الأصول الأثرية والتاريخية في البلاد، تساهم تدخلات قطاع التراث الثقافي في الجهود الوطنية للحفاظ على الموروث الثقافي الغني والمتنوع للبلد من خلال الحفاظ على الأصول الثقافية التي تتمتع بقيمة أثرية وتاريخية وفنية عالية، وكذا عبر الإسهام في بناء القدرات الوطنية في هذا المجال، والحفاظ على الحرف والمهن اليدوية التقليدية. ويستمر القطاع إزاء تلك الأهداف في تبني نهج النقد مقابل العمل من أجل الاستجابة للاحتياجات المعيشية الملحة للعاملين في أنشطة الحفاظ على الموروث الثقافي كمصدر معيشة يومية لهم.



تشغيل المرأة الريفية في حضرموت

ساهمت تدخلات الصندوق في الصحة والتغذية بتحسين وتعزيز البنية التحتية للخدمات الصحية التي تضررت جزئياً أو كلياً، وتلبية الاحتياجات العاجلة للأسر الأكثر فقراً المتضررة من النزاع المستمر، وتحفيز الطلب على خدمات التغذية والأمومة والطفولة لتحسين الوضع التغذوي للأطفال والنساء الذين يعانون من سوء التغذية في المناطق المستهدفة. وخلال الفترة من 2016-2018 قام الصندوق بتطوير وتنفيذ التدخلات التالية:

التقدم في تنفيذ وتطوير المشاريع

تم في العام 2018 تطوير 13 مشروعاً بتكلفة 1.9 مليون دولار بآلية النقد مقابل العمل، كما تم إنجاز 10 مشاريع بتكلفة تعاقدية قاربت مليون دولار استفاد منها بشكل مباشر 3657 شخصاً نصفهم من النساء وولدت أكثر من 62 ألف يوم عمل، في حين وصلت المشاريع المنجزة 18 مشروعاً للفترة (2016-2018) بتكلفة تعاقدية نحو 2.6 مليون دولار.

أمينة تستعيد الأمل بعد طفولة مأساوية

كانت الطفلة أمينة أحمد (13 عاماً) تلميذة متفوقة كل حلمها أن تكمل تعليمها المدرسي ثم الجامعي حتى تصبح معلمة تماماً مثل معلمتها "بشرى" التي يحترمها الجميع وتتميز عن كثير من النساء في قربتها في ضواحي مدينة باجل بالحديدة غرب اليمن. نحو ذلك الحلم، كانت أمينة تكرر معظم وقتها في المذاكرة. غير أن استمرار تدهور الوضع الاقتصادي لأسرتها المعدمة أصلاً قد توافقت مع عادة مجتمعية قاسية دفعت الأسرة لتزويج أمينة في هذه السن الصغيرة لرجل بالغ متجاهلين طفولتها وصحتها وحلمها!

دخلت الطفلة حياة البالغين مبكراً لتفقد كل شيء عدا حلمها والتفكير في مواصلة تعليمها، وهو مصدر الخلاف المستمر مع زوجها الذي ظل يهددها مراراً بأنها ستموت جوعاً لو فكرت بالتعليم. استفرك هذا الوضع بضع سنوات أنجبت أمينة خلالها 3 أطفال تخللتها نزاعات مستمرة مع أسرتها، ثم الطلاق، مما ترك آثاراً نفسية غائرة لم يخففها سوى عودتها لتعليمها حتى أنهت الثانوية، ولكن شدة فقرها منعها من دخول الجامعة.

بحثت أمينة طويلاً عن أي فرصة لتحسين معيشتها إلى أن انضمت لتدريب مُدرِّ للداخل ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية عبر قطاع التراث الثقافي، ضمن برنامج تمكين المرأة... وانخرطت في أنشطة مشروع تمكين المرأة في إطار تنمية المهارات الحرفية التقليدية، وهو المشروع الذي أوصلها لأول مرة في حياتها من وضع الاحتياج إلى وضع الإنتاج - كما تقول. وأتقنت أمينة التصميم التقليدي لمنتجات جديدة ومتنوعة من سعف النخل المتوفر في بيئتها، وتمكنت من إنتاج وبيع منتجاتها وتأمين أهم الضروريات التي تسمح لها بالعيش بكرامة.

وهنا تقول أمينة "التدريب فتح عيني لتطوير منتجاتي وتسويقها خارج منطقتي بأسعار أفضل. لكن ذلك لم يوقف حلمي في إفادة الناس وكسب احترامهم، فقامت بتحفيز وتعليم 40 امرأة من القرية على صنع نفس المنتجات إلى أن أجدن الصنعة. وقد استفاد الناس من كل ذلك، وكسبت تقديراً أكبر."



برنامج الأشغال كثيفة العمالة

مع تأثر أغلبية السكان بآثار الحرب التي ولدت أكبر أزمة غذاء في العالم بسبب فقدان الدخل لـ 8 ملايين شخص وانخفاض القدرة على تلبية أدنى الاحتياجات الغذائية وخاصة الحبوب، توسعت استجابة هذا البرنامج الرئيسي لدعم كسب العيش وتعزيز القدرة على التكيف حتى استأثر على معظم موارد الصندوق خلال.

وحماية مصادر مياه الشرب، وحفر الآبار السطحية، وإنشاء الحدائق المنزلية، تحسين الوضع الصحي والبيئي... الخ.

التقدم في تطوير وتنفيذ مشاريع النقد مقابل العمل

بسبب كونها أكثر قطاعات الصندوق تلبيةً لاحتياجات اليمنيين خلال فترة الأزمة والصراع، كانت مشاريع هذا البرنامج الأكبر في الحجم والتكلفة خلال عام التقرير وطوال فترة الأزمة. فخلال العام، تم تطوير 209 مشروع بتكلفة تقديرية بلغت نحو 30 مليون دولار، وتم إنجاز 217 مشروع كلفت أكثر من 27 مليون دولار استفاد منها مباشرةً نحو 229 ألف شخص شكلت النساء نصفهم. ونجمت عن هذه الأنشطة أكثر من 2.5 مليون يوم عمل.

وعلى مستوى استجابة البرنامج خلال فترة الأزمة (2016-2018)، فقد طوّر 513 مشروعاً بتكلفة تقديرية فاقت 76 مليون دولار. وأُنجز البرنامج خلال نفس الفترة 419 مشروعاً لأكثر من 61 مليون دولار ولّدت فرص عمل بإجمالي 5.9 مليون يوم عمل، عملت على دعم مباشر لحوالي 202 ألف شخص (نصفهم من الإناث).

وتوزعت المشاريع التي تم تنفيذها خلال العام في جميع محافظات اليمن الـ 22، كما أن تلك المشاريع التي تم إنجازها في ذلك العام شملت 21 محافظة.

كما تم تمويل التدخلات من خلال خمسة ممولين (9 اتفاقيات)

يستهدف برنامج الأشغال كثيفة العمالة المجتمعات المحلية الفقيرة، ويهدف إلى استفادة هذه المجتمعات بطريقة مزدوجة من حيث توفير أجور العمل في مشاريع البرنامج لحماية الأسر الفقيرة ضد الصدمات، وتوفير الأصول المجتمعية التي من شأنها أن تولد منافع خدمية واقتصادية. وَيُنْدَرَجُ في إطاره برنامج النقد مقابل العمل، وقطاع الطرق. ونظراً للأوضاع التي تعيشها بلادنا حالياً فقد تم التوسع في نطاق الاستهداف لتشمل تجمعات النازحين والمناطق المتأثرة بالصراع بصورة مباشرة.

أولاً: النقد مقابل العمل

تستهدف مشاريع هذا القطاع المناطق الريفية شديدة الفقر، وتجمعات العمالة غير الماهرة في المناطق الريفية والحضرية، ويعمل البرنامج مع المجتمع المستفيد بشكل مباشر في كافة مراحل المشروع في الأنشطة التي يفرز المجتمع أولوياتها لخدمته، وعادة ما تكون هذه المشاريع ذات تقنية بسيطة وعمالة كثيفة لا تقل نسبة الأجور فيها عن 50% من الكلفة الإجمالية للمشاريع.

تتنوع تدخلات برنامج النقد مقابل العمل ما بين إنشاء وتأهيل المدرجات الزراعية، واستصلاح وحماية الأراضي الزراعية، وإدارة المساقط المائية، وتحسين الطرق الريفية، وحماية وتأهيل قنوات الري، وزيادة الغطاء النباتي، وخزانات حصاد مياه الأمطار

إلى مستنقعات طافحة بالأوبئة، مما يشكل تهديداً لحياة السكان... لتسهل تلك التدخلات من حركة وانتقال السكان وممارسة مهامهم اليومية بشكل طبيعي.



وتتمثل توجهات قطاع الطرق في ربط القرى بالأسواق ومراكز توفر الخدمات الاجتماعية، وزيادة المحتوى التشغيلي (نسبة العمالة) للمشاريع، وخلف فرص عمل مؤقتة بتقليص دور المعدات في مشاريع الطرق الريفية إلى أقصى حدٍّ ممكن، والاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة مع الاعتماد على العمالة اليدوية في التنفيذ، وتحسين جودة الاستهداف للمشاريع بالتركيز على المناطق الريفية الفقيرة والأكثر احتياجاً وجيوب الفقر في المناطق الحضرية، وكذا رفع كفاءة الضباط والاستشاريين وتحسين الأداء إدارياً وفنياً.

لقد تم خلال العام 2018م تطوير 45 مشروعاً بتكلفة تقديرية 7.4 مليون دولار، كما تم إنجاز 37 مشروعاً من مشاريع القطاع بكلفة إجمالية بلغت 6.2 مليون دولار تولد عنها 258 ألف فرص عمل مؤقتة واستفاد منها 140 ألف شخص (50% منهم من النساء).

وهم البنك الدولي عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والحكومة الألمانية (4 اتفاقيات) والمعونة الأوروبية للحماية الاجتماعية والبنك الإسلامي والحكومة البريطانية.

وفي أكثر من نصف المشاريع المنجزة كان المشروع الواحد يشتمل على تنفيذ مكونات خدمية وإنتاجية متعددة لتتلاءم مع احتياجات المستفيدين وقدرتهم على العمل، بينما اقتصرت البقية على تنفيذ مكون واحد ذي أولوية لدى المجتمعات المستفيدة.

ثانياً: قطاع الطرق

نظراً للتشتت السكاني والجغرافي الكبير الذي تعاني منه بلادنا، حيث يتوزع السكان على أكثر من 130 ألف تجمع سكاني و3,426 منطقة حضرية. يأتي الدور الهام والحيوي الذي تلعبه الطرق الريفية في ربط تلك التجمعات وخاصة النائية منها بالمناطق الحضرية، وبما يسهّل الوصول إلى الخدمات الأساسية (الصحية، والتعليمية، والسلع الغذائية الأساسية) وكسر حاجز العزلة والفقر في تلك المناطق، بالإضافة إلى تعزيز المقومات الاقتصادية عن طريق تسهيل نقل المنتجات الزراعية، وتخفيض كلفة النقل.

وفي تلبية طارئة لأهم احتياجات السكان الناشئة عن آثار الحر، تركزت التدخلات في رصف الشوارع في المناطق الحضرية، وتوفير فرص عمل مؤقتة يستفيد منها العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، وكذلك معالجة البؤر البيئية السيئة حيث كثافة جيوب الفقر في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمناطق التي تواجه إشكالية في تصريف مياه الأمطار وتحولها

مشاركة المرأة

تحسنت مشاركة المرأة في المناطق الريفية نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل البرنامج والمتمثلة بإصدار كروت عمل خاص بالمرأة والذي مكنهن من استلام مستحققاتهن يد بيد، واختيار المكونات التي تتلاءم مع قدراتهن وخصوصيتهن الاجتماعية، وكذلك اختيار مواقع عملهن بحيث تكون قريبة من مساكنهن، وبلغت نسبة مشاركة المرأة بحدود 30%، كما تشير المؤشرات الأولية لمشاركة المرأة في تنفيذ تدخلات الطرق الريفية في قطاع الطرق إلى ممارسات مشجعة وواعدة كون هذه التجربة جديدة على القطاع.

التدريب

يعد التدريب ذا أهمية وأثر إيجابي على حياة الفرد للاستمرار في التعلم والتطور واكتساب المهارة المناسبة والذي بدوره يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للأسرة وزيادة فرص الحصول على فرص عمل لاحقاً في السوق. ويقوم البرنامج بعمل نوعين من التدريب:

التدريب على رأس العمل: يركز هذا النوع على تأهيل العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة إلى عمالة ماهرة ومن أنواع ذلك: التدريب على البناء وقطع الحجر والرصف بالحجارة والتلبيس والحدادة والنجارة والسباكة وغيرها. وقد أقيمت العديد من الدورات التدريبية خلال عام 2018م التي تساهم في تأهيل العمالة.

التدريب على المهارات الحياتية: يركز هذا النوع من التدريب على الدورات التدريبية حول المهارات الحياتية ورفع مستوى الوعي حول الظروف المعيشية والثقة بالنفس للأسر المستهدفة، وقد أقيمت العديد من الدورات التدريبية خلال عام 2018م التي تساهم في رفع المستوى المعيشي.

ثالثاً: الأنشطة والفعاليات لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة خلال العام 2018

خلال عام 2018، تم تبسيط أعمال النساء بأنشطة تتناسب مع قدراتهن وإمكانياتهن والذي من شأنه أن يحسن من استقطاب ومشاركة النساء بشكل مركز، كما تم التركيز على الأنشطة التي تزيد من مشاركة النازحين والمتضررين من الصراع القائم والتي تسهل من وصول المساعدات إلى المستفيدين بالوقت المناسب. كما تم تحديث أدوات المتابعة المجتمعية والفنية والمالية وتدريب الضباط المعنيين بها في الفروع والتي من خلالها تم متابعة وضع المشاريع تحت التنفيذ في الفروع وتقييم نقاط الضعف وتحسينها.

أنشطة البرنامج

وخلال العام، عقدت العديد من الورش التعريفية بقطاع النقد مقابل العمل وقطاع الطرق في مختلف المحافظات لتوضيح آليات ومعايير ومفاهيم البرنامج كما عقدت دورات تدريبية للاستشاريين المجتمعيين والفنيين والمحاسبين حول آلية الدراسة المجتمعية والفنية والمحاسبية لقطاعي النقد مقابل العمل والطرق وآلية تنفيذ المشاريع كلاً فيما يخصه.

مساندة المجتمعات المحلية على التخطيط بالمشاركة

تتم عملية الإشراف على المستوى المحلي في استهداف مناطق مطابقة لمعايير الصندوق والبرنامج والتنسيق معهم من أجل حل المعوقات وتنفيذ المشاريع القائمة في المناطق المستهدفة.

النقد والأمن الغذائي يكسران أطواق العنف والجغرافيا في نصاب شبوة

بإمكان تدخل طارئ أن ينقذ حياة مجتمعات عانى جميع أفرادها من عدم القدرة على الوصول الى مصادر المعيشة. ففي منطقة المرزيق القبليية بمديرية نصاب بمحافظة شبوة (شرق اليمن) أصبحت حياة السكان مهددة وحركتهم نحو مصادر الرزق والتعليم مقيدة بسبب بعدهم وآثار الحرب الواسعة في البلاد والثار المزمن. "يعملون في تربية الأغنام والتُّوب فقط، والزراعة تعبانة لأن السيول تخرب قنوات الري السيلي الرملية ولا يستطيعون إعادتها بسبب الكلفة" بحسب وصف عبدالخالق طرموم أحد الأهالي.

وكانت الأزمة الاقتصادية الحالية قد أصابت المنتجات السلعية لأهالي قريتي "الفاعرة العليا" و"الرصاص" في المنطقة بالكساد، ليتفاقم ضعفهم بشكل غير مسبوق وفي أكثر الأوقات حرجاً. بسبب صعوبة تضاريس القرى، يضيف عبدالخالق أنه "ما وصلتهم أي إغااثات طوال الثلاث السنين الماضية".

يتحدث المستفيد سالم عبدربه "لم يلتفت أحد إلينا منذ سنوات عدا فريق الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنقذ أرواح السكان، فلم يوزع الغذاء لمرة أو مرتين كما كنا نتوقع في البداية، لكنه أمّن الناس بالغذاء عبر دعمه الزراعة وزيادة الأشجار والأعلاف لتعزيز تربية النحل والأغنام".

خلال خمسة أشهر، حقق برنامج النقد مقابل العمل الدعم من خلال اختيار وتدريب عمال من المجتمع الفقير قاموا بإنشاء جدران حجرية في عشرة مواقع مختارة في وادي القريتين لتوجيه بعض مياه السيول لري حقولهم وتخفيف خطر السيول على المجتمعات أسفل الوادي.

في سياق الأثر، يقول علي المرزقي "جاءت أجرة عملي في وقتها تماماً لتأمين احتياجات شهر رمضان والأعياد.. ديوني ارتفعت في وقت ما لقيت وسيلة لشراء غذاء لأطفالي". ويقول ناقد محمد "الحمد لله عملنا مصدات السيول وروينا الأرض واشترينا مصاريف البيت الضرورية واشترت خمس غنم يتباركين (للتكاثر) ونترزق بهن". ولم يعمل بالمشروع سوى نساء محدودات بسبب شدة تحفظ المجتمع ضد خروجها للعمل.

وبفرحة تحقق عدد من الفوائد، بدأ الأهالي لأول مرة بنثر بذور القمح، تفاعلاً بخير موسم المطر والزراعة المقبل والخروج من أطواق العنف والعزلة. لم تنته الفرحة هنا، لكنها تبدأ بقصة فرح جديدة بتدشين الصندوق الاجتماعي للتنمية مشروع جديد في قرية "الماعربة" المجاورة والتي تشترك مع أخواتها في نفس أوجاع هذه الأطواق.



تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

يساعد قطاع تنمية المنشآت الصغيرة الأصغر في الحد من البطالة ورفع مستويات المعيشة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض من خلال تحسين المهارات وتوفير الخدمات المالية وغير المالية لمؤسسات التمويل الصغير والأصغر.

وللمنح بالريال 1,610,000 وبالدولار 13,683,367 موضحة بالتفصيل في الجدول أدناه:

الجهة المستفيدة	مبلغ القروض (ريال)	مبلغ المنح (ريال)	مبلغ المنح (دولار)
برنامج حضرموت للتمويل	200,000,000	————	69,759
مؤسسة نماء للتمويل	200,000,000	————	209,351
المؤسسة الوطنية للتمويل	500,000,000	1,610,000	256,664
برنامج الاتحاد للتمويل	200,000,000	————	159,883
برنامج آزال للتمويل الصغير	100,000,000	————	61,809
بنك الأمل للتمويل الأصغر	————	————	550,201
منح برنامج ضمان التمويلات	————	————	107,100
منح شبكة اليمن للتمويل الأصغر	————	————	1,080,736
منح وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	————	————	11,187,864
الإجمالي العام لمبالغ القروض والمنح (ريال/دولار)	1,200,000,000	1,610,000	13,683,367

أولاً - أنشطة قطاع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

نفذ قطاع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر خلال عام 2018م العديد من الأنشطة، من أهمها:

1. توفير منظومات الطاقة البديلة للبرامج والمؤسسات

يهدف المشروع البالغ تكلفته 540 ألف دولار إلى تقليل اعتماد البرامج والمؤسسات على المولدات الخاصة بها والكهرباء التجارية نظراً لكلفتها العالية. وتم خلال العام الانتهاء من دراسة الاحتياج، وتم توفير أنظمة الطاقة البديلة لجميع البرامج والمؤسسات.

2. دعم العملاء المتضررين من الحرب (المرحلة 2)

يهدف المشروع إلى تعويض 4,000 عميل تمويل صغير وأصغر متضرر من الحرب لاستعادة أنشطتهم ثم قيامهم بسداد القروض المتعثرة لصالح البرامج والمؤسسات العاملة بالقطاع. وتم خلال العام فعلياً تعويض ما يقرب من 3,700 عميل بما يزيد عن 2.37 مليون دولار من إجمالي ميزانية قدرها 3.7 مليون دولار.

استمرت الحرب باليمن خلال عام 2018م حيث شهدت السنة مزيداً من التدهور للقدرة الشرائية لدى عامة الناس، وبشكل خاص لدى الفئات الاجتماعية الفقيرة. وبشكل خاص شهد عام 2018م تقلبات في سعر صرف الريال اليمني حيث استمر ارتفاع سعر صرف الدولار خلال السنة ليصل إلى مستويات عالية قياسية ومن ثم الانخفاض أيضاً إلى مستويات دنيا قياسية خلال فترات بسيطة. ونتيجة تقلب سعر صرف الدولار ارتفعت أسعار السلع والخدمات. وبالتالي استمرت المعاناة المعيشية لقطاعات واسعة من المجتمع وزاد الفقر انتشاراً.

ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة السائدة في اليمن والتي بدورها ولدت صعوبات جديدة أمام عمل قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر وأمام تمويلها، فقد استمرت الوحدة في دعم البرامج والمؤسسات بما لديها من إمكانيات من خلال تنفيذ مشاريع جديدة والاستمرار في دعم الكثير من المشاريع السابقة. وضعت الوحدة للعام 2018م خطة تهدف إلى تنفيذ 17 مشروعاً بموازنة تقديرية بمبلغ يقارب 6.8 مليون دولار، حيث بلغت نسبة الالتزام لتلك المشاريع 129% وبمبلغ إجمالي يتجاوز 8.7 مليون دولار، وبلغت نسبة الإنجاز للمشاريع المنفذة وفقاً للخطة 94%.

وقد بلغ إجمالي المنصرف من مبالغ المنح والقروض خلال عام 2018م بما فيها استكمال صرف ما تبقى من مخصصات المشاريع التي لا زالت تحت التنفيذ منذ عام 2017، للقروض مبلغ 1.2 مليار ريال

3. مشروع غرسة

يهدف هذا المشروع إلى مساعدة التوسع في تقديم خدمات التمويل الصغير والأصغر شاملاً بذلك تدريب وتأهيل وصيغ لمنتجات مالية جديدة ومنح لتغطية المصاريف التشغيلية وشراء أصول ثابتة للفروع الجديدة في المناطق الريفية والحضرية. وفي إطار المشروع تم تمويل فتح 5 فروع استفادت منها كل من المؤسسة الوطنية (مأرب)، وبرنامج الاتحاد (صبر-لحج)، وبرنامج آزال (عمران ومعبّر)، وكذلك مؤسسة نماء (الزيدية). LFS كما تم تدريب برنامج حزموت على التمويل الزراعي لدى شركة الاستشارية الألمانية في مصر لمدة حوالي 3 أسابيع.

4. دعم توسع الخدمات المالية وغير المالية في مناطق التدخل المتكامل

يهدف هذا المشروع إلى تشكيل مجموعات ادخار وتمويل ريفي (VLSA) في مناطق تدخل متكامل. تم تدريب فرق العمل الميداني تنفيذ المشروع وهي الآن في الميدان لتنفيذ أنشطة المشروع في خمس عزل في خمس محافظات مختلفة. والجدير بالذكر أن ميزانية المشروع تبلغ 500,000 دولار وينفذ بالشراكة مع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) ووحدة التدريب والدعم المؤسسي بالصندوق الاجتماعي بالإضافة إلى وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

5. شركة الأوائل للتمويل الأصغر

انعكست الحرب الدائرة في مدينة تعز منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف سلباً على أنشطة شركة الأوائل للتمويل الأصغر بحيث تعطل عملها بشكل كلي. تعتبر الشركة الوحيدة من نوعها باليمن وأحد أقدم برامج التمويل الأصغر في البلاد حيث عملت منذ مايو 2000م في تقديم خدماتها المالية لأصحاب الأنشطة المدرة للدخل في مناطق محافظة تعز. وحرصاً من الصندوق على استمرارية الشركة تم التعاقد مع استشاري لإدارة وضعها بأعداد تصور متكامل حول وضعها وأعاد هيكلتها. وخلال السنة تم استئناف أنشطة التحصيل الميداني للقروض المتعثرة لدى عملاء الشركة.

6. المصادقات الميدانية لعملاء برامج ومؤسسات التمويل الأصغر وأنشطة التقييم

بهدف ضمان سلامة العمليات الميدانية لدى الجهات العاملة بالتمويل الصغير والأصغر وذلك من خلال التحقق من وجود العملاء، وصحة الإجراءات الخاصة بمحافظ القروض القائمة، وبفرض التأكد من وصول الخدمات المالية للفئة المستهدفة بشكل سليم فقد قامت فرق من الصناديق بإجراء عدد من المصادقات الميدانية في عدة مدن ومناطق تتواجد فيها فروع برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر شملت عينات واسعة للعملاء. وضمت تلك المدن والمناطق والجهات كل من: أمانة العاصمة (عملاء كل من المؤسسة الوطنية ومؤسسة نماء وبرنامج آزال)، والحديدة (الوطنية ونماء)، أب (الوطنية ونماء)، حزموت (عملاء فروع برنامج حزموت بالوادي والداخل). تمت أيضاً المصادقة على عملاء فرع الضالع لمؤسسة عدن للتمويل الأصغر. أما على صعيد أنشطة التقييم فقد تم تقييم عمليات وأنشطة كل من برنامج آزال، وبرنامج الريان في مدينة سيئون بحزموت حيث تمت أيضاً المصادقة الميدانية على عينة من عملاءه. وقد أسفرت نتائج تلك المصادقات وأنشطة التقييم عن الكثير من الملاحظات والتوصيات البناءة في سبيل تعزيز دور صناعة التمويل الأصغر للحد من البطالة والتخفيف من الفقر وتحسين أداء الجهات العاملة بالقطاع.



عميلة طورت عملها من التجارة على الأرصفة - عدن

والمستخدمة في المؤسسات العاملة وكذلك استمرار تقديم الدعم الفني لهذه الأنظمة بالإضافة إلى تطوير أدله مستخدم للنظاميين التمويل والمحاسبي يمكن المستخدم من الإلمام بكافة جوانب النظام.

خ - الأنظمة الآلية لبرنامج ضمان التمويلات

تم إعطاء الشفرة المصدرية (Source Code) للأنظمة (نظام برنامج الضمان ونظام المهام الداخلية) إلى برنامج الضمان بحيث من الممكن تطوير النظاميين داخلياً لديهم عن طريق مبرمج متخصص. كما تم توفير النظام المحاسبي المستخدم لدى برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر للاستخدام لدى برنامج الضمان.

د - إدخال تقنية الخرائط الجغرافية لتركيز العملاء

تم تطوير آلية برمجية لتحديد تركيز عملاء التمويل الصغير والأصغر على الخرائط الجغرافي في المدن والأرياف وإضافة هذه الخاصية النوعية الجديدة إلى الموقع الإلكتروني للوحدة بحيث يمكن لأي مستخدم الاطلاع على التوزيع الجغرافي لعملاء التمويل الصغير والأصغر والتنقل من مدينة إلى مديرية وعزلة على مستوى اليمن.

ذ - النظام الآلي للموارد البشرية

تم تطوير عدة جوانب من النظام مثل التنقلات وبدل السفر، تقييم الموظفين، المراسلات، وتكليف المهام والعهد. كما تم تقديم الدعم الفني باستمرار وتصحيح الأخطاء بالنظام في برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر.

ر - دعم فني في نظام متابعة المحافظ (معين)

تم تطوير عدد من الجوانب الفنية في هذا النظام بالإضافة إلى ربط جزئية تقييم التمويل الزراعي مع التطبيق الجوال كما أشير إليه سابقاً تم الاستمرار في تقديم الدعم الفني فيه للبرامج والمؤسسات.

ز - تطوير أدلة المستخدمين

تم تطوير دليل مستخدم لكل من نظام معين لمتابعة محفظة القروض والنظام المحاسبي الآلي بحيث يتمكن المستخدم من معرفة كل جوانب عمل هذين النظاميين بشكل تام أسوة بالأنظمة البرمجية التجارية.

انتهى فريق من القطاع وبدعم فني من قبل الشركة الاستشارية الألمانية من تطوير أداة لتقييم المؤسسات العاملة أثناء ورشة عمل عقدت في عمّان (الأردن). صممت الأداة داخلياً في 2012 ثم بدأ العمل مجدداً بتطويرها في نوفمبر 2017م وتم تجربتها وتطويرها خلال عام 2018. تسمح الاداة بتقييم شامل للبرامج والمؤسسات والبنوك العاملة بالقطاع وفقاً لما تقوم به شركات التقييم (rating agencies).

7. تطوير الأنظمة الآلية والبرمجية

أ - الموقع الإلكتروني للوحدة

بهدف نشر المعلومات لصناعة التمويل الأصغر ومعرفة أداء المؤسسات والبنوك الشريكة تم تطوير موقع إلكتروني للوحدة من شأنه يكون مصدراً للمعلومات للصناع والأداء للتمويل الأصغر، وقد تم إضافة رسوم بيانية لتحليل مؤشرات تقرير سيب تهدف إلى تيسير عملية المقارنة والتحليل لمؤشرات الأداء لتلك البرامج والمؤسسات.

ب. إدخال تقنية البصمة

بهدف تيسير عملية التسجيل العملاء خصوصاً في الظروف الراهنة من صعوبة الحصول على وثائق إثبات الهوية ولضمان عملية التحقق من العملاء تفادياً من احتيال وتلاعب بعض العملاء عند استخدام أكثر من وثيقة هوية تم تطوير مشروع يهدف إلى إدخال تقنية البصمة في صناعة التمويل الأصغر. وقد تم تطوير برمجيات وتوزيع أجهزة على مؤسسات التمويل الصغير والأصغر، كما نحن حالياً في مرحله لاختبار هذه التقنيات.

ت - تطبيق جوال لدراسة التمويل الزراعي

بناءً على تقييم طلبات التمويل الزراعي المطورة بالشراكة مع شركة استشارية ألمانية (LFS) والتي ساهمت في رفع كفاءة ودقة دراسة طلبات التمويل بشكل كبير، تم تطوير تطبيق جوال (Android) من شأنه تمكين مسئول الإقراض في الميدان من تقييم الطلب وتقدير الجدوى الاقتصادية للتمويل باستخدام الهاتف الجوال بشكل أسهل وأكثر دقة مما ساهم في زيادة الإنتاجية والكفاءة.

ث - موقع الاستعلام الائتماني

بهدف ضمان عدم تكرار عملاء الفعاليين بين المؤسسات وحرصاً على رفع كفاءة عملية التحقق من السجل الائتماني للعملاء في صناعة التمويل الأصغر بهدف التحقق من عدم حصول تضارب بين البرامج والمؤسسات عند إقراض العملاء والتحقق من السمعة الائتمانية لهم، تم تطوير آلية البحث في موقع الاستعلام لتصبح أكثر دقة وشموليه ولضمان (دقة المعلومات وتحديثها) تم أيضاً تطوير آلية تحديث للبيانات بشكل يومي.

ج - تطوير الأنظمة الآلية والدعم الفني (نظام التمويل، النظام المالي، نظام

الموارد البشرية)

تم تطوير عدد من الجوانب الفنية في الأنظمة المذكورة سلفاً

- دورة تدريبية تابعة ل (LFS) في مصر في مجال التحليل الائتماني للتمويلات الزراعية.
- دورة تدريبية تابعة ل (سنابل) في الأردن (التحليل المالي باستخدام أداة سيبب).
- العديد من الدورات المحلية بالتنسيق مع شبكة اليمن للتمويل الأصغر في مجالات مختلفة مثل: المراجعة الداخلية، تدريب المدربين، التحليل الائتماني لتقارير سيبب، البرامج الإحصائية (SPSS) وغيرها من التدريبات.

ثالثاً - شبكة اليمن للتمويل الأصغر

سعيًا منها إلى لعب دور مساند إيجابي وفعال في دعم التعافي واستعادة الأعمال الصغيرة عبر صناعة التمويل الصغير والأصغر، نفذت الشبكة خلال عام 2018 العديد من الأنشطة من أهمها ما يلي:

دراسة الجدوى الائتمانية: نُفذت هذه الدورة تدريبية بعدن بهدف تسهيل وتمكين المؤسسات في المحافظات الأخرى من المشاركة والاستفادة. الدورة جمعت بين الخبرة العملية والنظرية التي تمكن العاملين في القطاع من الحصول على الفائدة القصوى بما ينسجم مع واقعهم العملي.

ضم 10 خريجين من برنامج سولف: تم عقد اتفاقية مع منظمة مرسى كورب على تأهيل 10 من المتدربين الخريجين من هذا البرنامج لإكسابهم عدة مهارات وظيفية وحياتية.

تدريب العاملين في التمويل الأصغر: بتمويل من مؤسسة "براوما" نفذت الشبكة مشروعها التدريبي الذي تضمن 4 دورات تدريبية استهدفت تأهيل العاملين المؤقتين لدى جهات التمويل الأصغر. وتناولت الدورات مبادئ التمويل الأصغر، ودراسة الجدوى الائتمانية، وإدارة المتأخرات، وتسويق منتجات التمويل الأصغر.

دراسات ميدانية: قامت الشبكة بإعداد دراستين ميدانيتين عبر استشاريين وشركات استشارية، إحداهما كانت حول آثار الحرب على أصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر وعلى التمويل في القطاع، والأخرى حول الخدمات المالية بالهاتف المحمول. أسفرت الدراستان عن نتائج مهمة وتوصيات تم تناولها خلال ورشتي عمل شارك فيهما العديد من الجهات المعنية وأفراد من ذوي العلاقة.

ثانياً - برنامج ضمان التمويلات

يعتبر برنامج ضمان التمويلات البرنامج الأول من نوعه في اليمن والذي يقوم بتوفير كفالات في قطاع التمويلات الصغيرة والأصغر للعملاء الذين لا تكفي ضماناتهم لطلب التمويل أو غير القادرين على توفيرها. منذ بداية عام 2018، قام برنامج ضمان التمويلات بالعديد من الأنشطة والممارسات التي من شأنها تيسير حصول العملاء على التمويلات وتحفيز مؤسسات/ بنوك/ برامج التمويل الصغير والأصغر لزيادة عدد التمويلات المصدرة والدخول إلى محافظات ومناطق جديدة، حيث بلغ عدد الكفالات (337 كفالة) لكل منتجات البرنامج بإجمالي مبلغ تمويل (242,084,349 ريال يمني) في شتى مجالات التمويل الصغير والأصغر.

ساهم البرنامج في دعم ومساعدة مؤسسات/ بنوك/ برامج التمويل الصغير والأصغر، عن طريق استحداث منتجات جديدة، للوصول إلى شريحة أكبر من العملاء ذوي النشاطات الصغيرة والمتناهية الصغر بالإضافة إلى مساهمته في تحفيز وصول مؤسسات/ بنوك/ برامج التمويل الصغير والأصغر إلى مناطق ومحافظات جديدة.

حرص البرنامج على تنمية مهارات كادره الوظيفي وتعزيز قدراتهم العملية وقام بالتنسيق مع عدة جهات خارجية لإتاحة الفرصة لفريق العمل للتدرب لدى جهات دولية ومعتمدة، وكان من تلك الفرص:

- عمل زيارة إلى (Access Bank) في تنزانيا وهو يعتبر من أكبر البنوك التي تعمل في قطاع التمويل الصغير والأصغر وذلك للتعرف على آليات ومنهجيات العمل لديهم في مجال التمويلات الزراعية ومشاركتهم في النزول ميدانياً إلى العملاء لتطبيقها.

التمويل الأصغر يزيد من إنتاج الغذاء وتحسين سبل العيش

مع تصاعد الصراع، توقف سعد سعد الله عن عمله على ناقلة الوقود، وعاد إلى قريته ليزرع أرضه المهجورة في قاع البون بمحافظة عمران شمال البلاد. حصل سعد على ثلاثة قروض من برنامج آزال للتمويل الأصغر الإسلامي المدعوم من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبتكلفة إجمالية تعادل 15 ألف دولار أمريكي. تضاعفت أصوله وتوسعت الأرض. اليوم، يشغل سعد عشرات النساء والرجال النازحين في حصاد محصولي البطاطس والبصل مقابل أجر يومي وبعض منتجاته.

وبجزء من التمويلات، قام بشراء قطعة أرض إضافية وجرار وجزء كبير من بذور البطاطا والبصل التي زادت إنتاجه بشكل كبير. كل ذلك ساعد في زيادة الإنتاج الزراعي الذي أصبح توجهاً جديداً. استهدفته كافة مؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر التي يدعم تمويلها وتشغيلها الصندوق الاجتماعي للتنمية في مسعى للمساهمة في تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي والأمن الغذائي وإنعاش سبل العيش في هذا البلد الذي أصبح أكبر أزمة غذائية في العالم.

يشعر سعد الآن بالتمكين والأمان أكثر من أي وقت مضى. "الأول مرة في حياتي، أعيش وأعمل بين أفراد عائلتي. وأرى تغيرات في حياتنا"، يقول سعد، ويضيف: "يرى العديد من أصدقائنا المزارعين الأقران التغييرات في عملي ويبدأون في السؤال عن سر تقدم عملي". وخلص إلى أن خطته التالية هي الحصول على قرض آخر يعادل ما يقرب من 50 ألف دولار لشراء نظام طاقة شمسية لضخ المياه إلى أرضه والتوقف عن شراء الديزل باهظ الثمن.

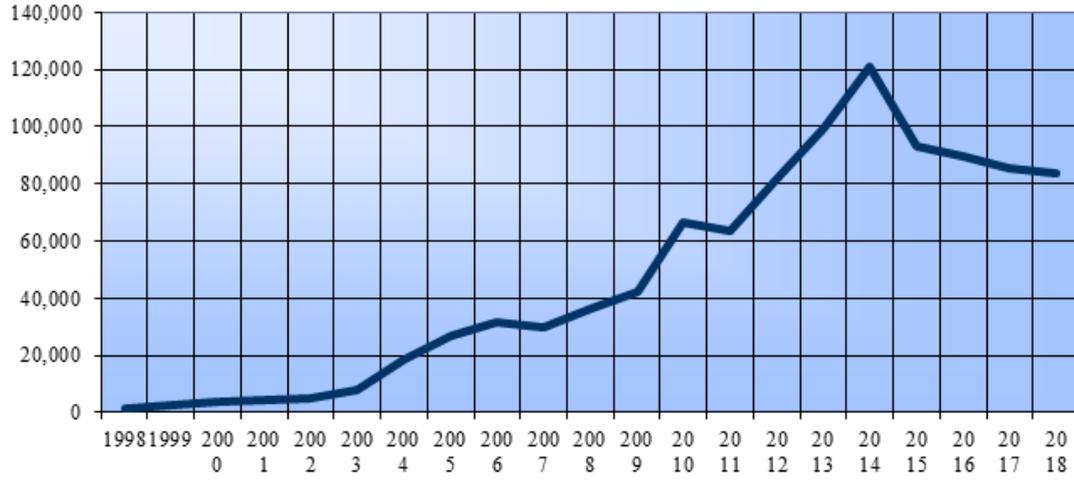
ويظل قطاع التمويل الأصغر أقوى حصن اقتصادي لا يزال يدعم سبل المعيشة التي أصيبت بتدهور كبير في اليمن بسبب الحرب. ويسلط التمويل الأصغر الضوء على التأثير المستدام والانتعاش الاقتصادي الذي يحدثه وسط بيئة الصراع التي تفتقر إلى العناصر الدافعة للنمو المعيشي.

يهدف قطاع التمويل الأصغر في اليمن إلى تمكين المجتمعات المتضررة من النزاع من الوصول إلى الموارد المستدامة والتمويل والقدرة على إعادة بناء حياتهم، في وقت يكونون فيه أكثر عرضة للخطر وبالتالي زيادة قدرتهم على التكيف بشكل أفضل في ظروف الأزمات. تساعد هذه التدخلات الطارئة في حماية المستفيدين من الانحدار إلى فئة الاحتياج الإنساني وحميتهم من اللجوء لآليات تكيف سلبية.

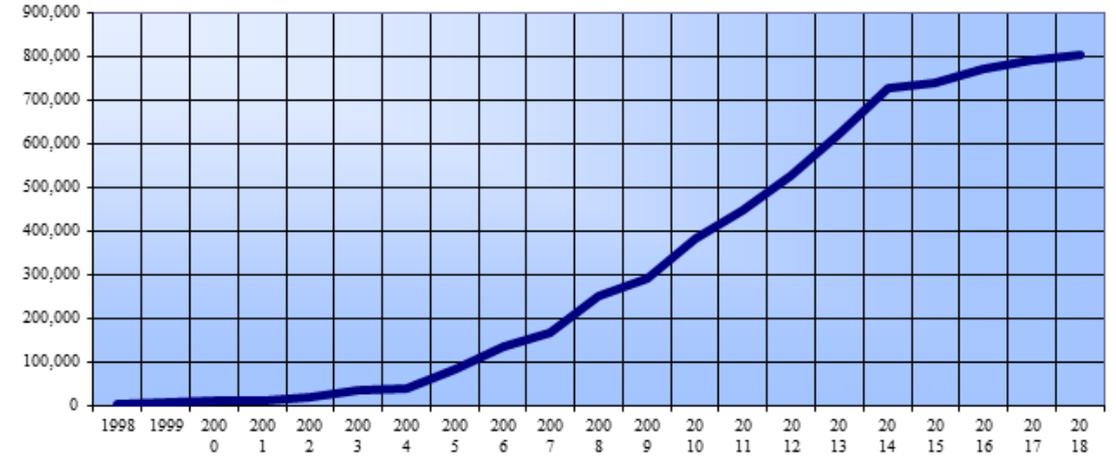
مؤشرات محفظة القروض لبرامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر حتى نهاية شهر ديسمبر 2018

منطقة العمل	عدد الفروع	عدد مسؤولي القروض	عدد الموظفين	FSS	OSS	الأرقام التراكمية		محفظة القروض في المخاطرة (%)	قيمة القروض المصدرة (مليون ريال)	محفظة القروض المصدرة (مليار ريال)	عدد العملاء (نشطون)			عدد القروض المصدرة	البرنامج	م
						مبالغ القروض (مليون ريال)	عدد القروض				مدخرون	مقترضون				
												النساء (%)	الإجمالي			
أمانة العاصمة، تعز، إب، القاعدة، ذمار، بريم، حجة، لحج، الحديدة، التربة، دمت، شبام، كوكبان، باجل، عدن	19	60	155	45	65	10,648	153,506	33.59	370	1,507	26,380	34	12,600	479	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	1
أمانة العاصمة، تعز، إب، عدن، الحديدة، ذمار، المكلا، سيئون	62	56	80	70	77	15,562	27,092	5.70	491	2,388	770,447	7	3,755	403	بنك الكرمي للتمويل الأصغر الإسلامي	2
أمانة العاصمة، تعز، إب، ذمار، المكلا، الحديدة، عدن، حجة، عيس	15	38	187	166	267	11,712	130,585	80.97	175	2,601	129,801	38	33,502	352	بنك الأمل للتمويل الأصغر	3
صنعا، تعز، الحديدة، إب	12	58	121	81	101	7,901	88,828	25.85	140	668	238	31	5,677	353	مؤسسة نماء للتمويل الصغير والأصغر	4
حضرموت(سيئون، تريم، السوم، ساه، القطن، شبام، المكلا، الشحر، الحامي، المهرة، شبوة)	7	37	61	132	146	4,843	34,518	25.46	86	761	5,394	31	6,522	318	برنامج حضرموت للتمويل الأصغر	5
أمانة العاصمة، تعز، الحديدة، عدن، إب، حضرموت	15	24	58	104	104	10,645	41,096	4.82	171	1,167	0	28	3,618	216	برنامج التضامن للتمويل الأصغر	6
أبين (زنجبار، خنفر، أدون)، المكلا، الشحر، عدن، لحج	7	38	88	84	122	3,101	50,660	11.00	39	391	0	80	3,644	144	برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر	7
أمانة العاصمة، المحويت، عمران، ذمار	7	31	84	71	92	5,071	51,830	21.96	55	472	4,505	41	3,079	107	برنامج آزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي	8
عدن، البريقة، الشيخ، الحج، الضالع	5	34	65	43	68	4,376	54,529	77.13	0	666	7,065	66	9,802	0	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	9
تعز (الكمب، حوض الأشرف، الراهده، صينه، القاعدة)	2	4	6	0	0	1,777	60,224	100	0	46	0	78	1,291	0	شركة الأوتل للتمويل الأصغر	10
مناطق مختلفة	-	-	-	-	-	21,391	109,187	-	-	-	-	-	-	-	مشاريع مدرة للدخل	11
الإجمالي																
	151	380	905			97,027	802,055		1,527	10,667	943,830		83,490	2,372		

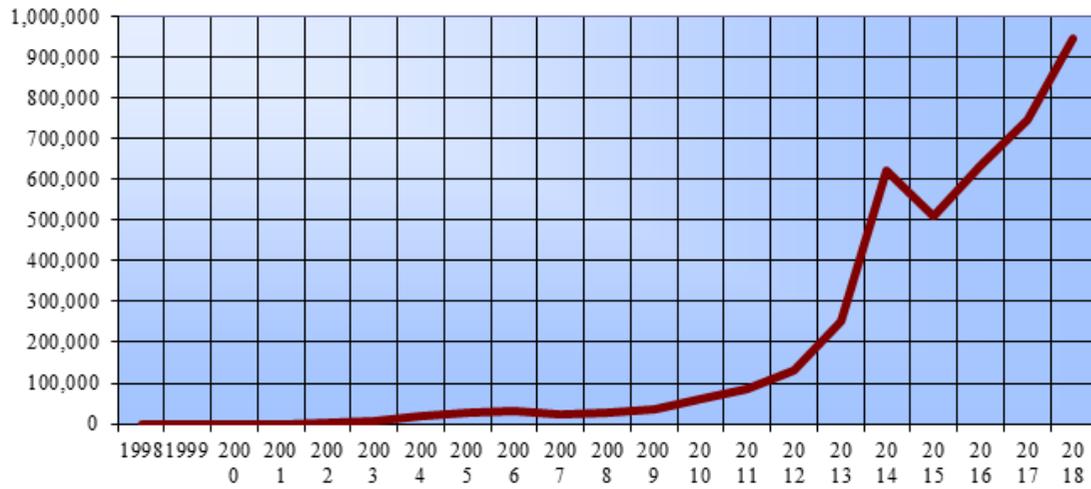
عدد المقترضين



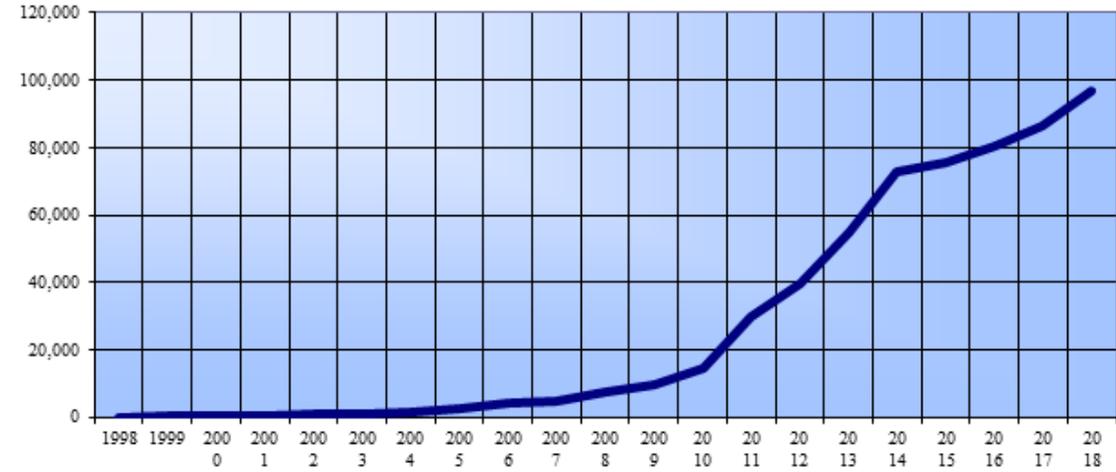
عدد القروض الموزعة تراكمياً



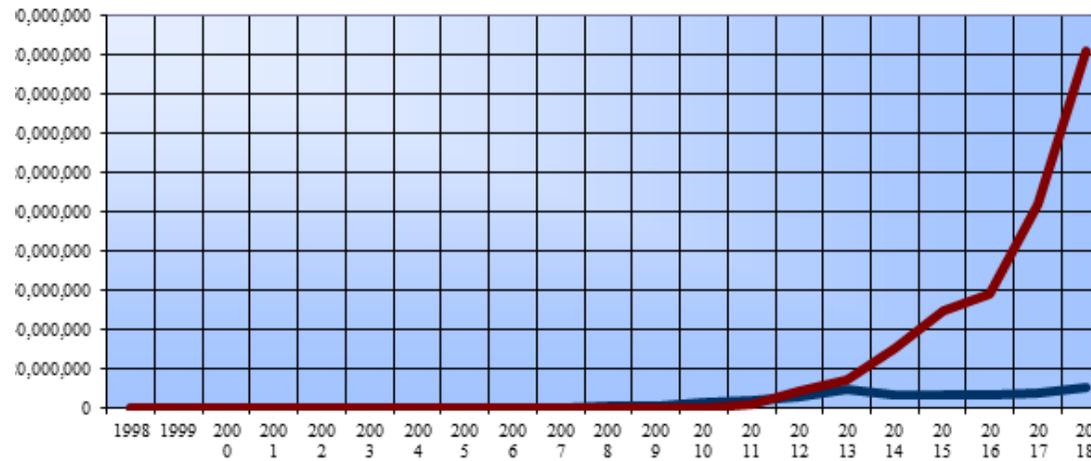
عدد المدخرين



مبالغ القروض الموزعة تراكمياً



محفظه القروض والإدخارات القائمة



المراقبة والتقييم

تهدف أنشطة المراقبة والتقييم في الصندوق إلى جمع البيانات والمعلومات عن أداء أنشطة الصندوق وتحليلها بهدف تحسين وتطوير عمليات الصندوق، وأيضاً من أجل موافاة الجهات المعنية والممولين بتقارير عن كيفية استخدام التمويلات المقدمة ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة. ولهذا الغرض نفذت وحدة المراقبة عدداً من الأنشطة خلال العام، منها استكمال تطوير شاشة عرض (داشبورد) توفر بيانات ومعلومات عامة عن سير أعمال الصندوق، وإعداد التقارير الشهرية التي تُقدّم للإدارة عن وضع المشاريع ميدانياً، بالإضافة إلى إعداد التقارير الربعية ونصف السنوية المقدمة للممولين.

للصندوق في هذه الشاشة ومدى حصوله على الموارد التي يحتاجها لتنفيذ خطته للأعوام 2018 - 2020. كما تم خلال العام استكمال ثلاث دراسات تقييمية.

تقييم أثر برنامج النقد مقابل الخدمات الاجتماعية للشباب الخريجين في التنمية

نفذ الصندوق تقييم أثر لمشاريع تمكين المجتمعات الريفية على الشباب في إطار برنامج الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن. ويستهدف البرنامج الشباب (الذين لا تزيد أعمارهم عن 35 عاماً) الخريجين من الجامعات والذين حصلوا على تدريب في العمل الميداني المتعلق بتحفيز وتشجيع مبادرات التنمية الريفية، وتنمية العمل المجتمعي، وقضايا ومتطلبات التنمية، ومهارات الاتصال، بالإضافة إلى تنمية رأس

بالإضافة إلى ذلك استكملت الوحدة ثلاث دراسات تقييمية تشمل دراسة الحالة التشغيلية، ودراسة تقييم أثر تدخلات التغذية، ودراسة تقييم تشغيل الشباب.

الوضع التنفيذي للمشاريع ونتائج التدخل

بلغ عدد المشاريع التي تَوَاصَلَ تنفيذها خلال العام نحو 1000 مشروع بكلفة تقديرية إجمالية تصل إلى حوالي 231 مليون دولار. ويتم إسقاط هذه المشاريع على الخرائط وعرضها في شاشة "الداشبورد"... بالإضافة إلى تحديث نتائج تدخلات الصندوق، بحيث تظهر بحسب المنطقة الجغرافية والممول... كما تظهر في بعضها صور عن التدخل، بالإضافة إلى بيان "التغذية الراجعة" من المستفيدين من خلال نظام الشكاوى أو القصص الإنسانية التي يتم عرضها. ويتم إبراز الوضع التمويلي

والتقييم في المقر الرئيسي للصندوق)، وباستخدام نظام (Tele-rivet) حيث تم تقسيم المشاركين إلى مجموعتين متساويتين تقريباً بأسلوب المعاينة للعينة العشوائية، بحيث تقوم المجموعة الأولى بأداء التمرين قبل البدء بالتدريب والمشاركة في البرنامج (مسح خط الأساس)، وتقوم المجموعة الثانية بأداء التمرين بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع (مسح بعدي).

نتائج التقييم

بينت نتائج التقييم زيادة درجة تفاعل الخريج المشارك في الحصول على وظيفة دائمة بنسبة 4% والحصول أو تشييد مسكن شخصي بنسبة 9% وشراء سيارة خاصة بنسبة 12%، والزيادة في نظرتهم للطلب على المهارات التي تتوفر لديهم من قبل سوق العمل بنسبة 8.3% مقارنة بنتائج مسح خط الأساس (قبل المشاركة في البرنامج)، ولم تظهر أي نتائج تفيد بزيادة درجة تفاعل المشارك فيما يتعلق بنظرته إلى تحسين الوضع الاقتصادي العام والشخصي خلال السنوات الخمس القادمة. ولم يظهر التقييم أيضاً أي زيادة في تحسين قدرات (فاعلية) الفرد. فيما يخص الثقة بالأفراد والكيانات، أظهر التقييم زيادة ثقة المشاركين في المؤسسات الحكومية والتكوينات الاجتماعية. وكذلك، فيما يخص وجهة نظر المشاركين في درجة التعاون في مجتمعاتهم هناك زيادة في درجة إدراك المشاركين لوجود المجموعات المهمشة،

المال البشري. ويعمل البرنامج على تقوية وتنمية رأس المال الاجتماعي للمشاركين في المناطق المختلفة.

ويكمن الهدف من تقييم البرنامج في قياس أثر مشاركة الشباب في برامج التنمية المجتمعية، حيث تم تقييم أثر التدريب عليهم فيما يخص الخبرات المكتسبة في مجال التنمية، وفرص العمل التي أتاحت لهم، وفي الدور القيادي الذي لعبوه في المجتمع، بالإضافة إلى قياس زيادة تحسن شبكة العلاقات الاجتماعية وقياس تحسن درجة الثقة والتضامن الاجتماعي للمشاركين وعلاقتهم مع المؤسسات والكيانات المحلية القائمة.

أستخدم التقييم المسح التقليدي (الاستمارة الورقية) والمنهجية التجريبية الابتكارية (تمرين الاستثمار المتبادل) حيث أعتمد التقييم على مقارنة نتائج المسح الميداني للفترة قبل وبعد التنفيذ على مستوى المشارك الواحد وعلى مستوى المشروع الواحد. وشمل المسح كل الخريجين المشاركين في روافد حتى شهر أغسطس عام 2018 (1184 خريجاً). وقد تضمن التقييم مكونين أساسيين: (1) استمارة ورقية جمعت بياناتها من قبل الخريج نفسه (لكل المشاركين الشباب في مشاريع التمكين)؛ (2) تمرين الاستثمار المتبادل الذي يهدف إلى قياس درجة الثقة والتعاون بين الخريجين بواسطة استخدام رسائل الهاتف النقال، وعبر وسيط لإرسال واستقبال الرسائل (وحدة المراقبة

أظهر التقييم زيادة جوهرية في درجة الثقة لدى المشاركين في الناس عامة، وخاصة في الناس الأكثر بعداً عن الدائرة المحيطة بالخريج المشارك (الأسرة، القرية، المديرية، المحافظة، البلد ككل) وأيضاً في جيل الشباب. وبالرغم من تدني درجات الثقة وانخفاضها كلما اتسعت الدائرة المحيطة بالمشارك، إلا أن النتائج بينت أن الزيادة في درجات الثقة ظهرت في الحلقات الأبعد عن الخريج، وأيضاً في جيل الشباب. فقد زادت درجات الثقة بالناس عامة بمعدل 7%. وفيما يخص الفئات الخاصة زادت درجات الثقة بنسبة 5% بالناس في القرية التي ينتمي إليها الخريج، وبنسبة 11% بالناس في القرى الواقعة في المديرية التي ينتمي إليها الخريج، و13% بالناس في المديرية التي ينتمي إليها الخريج، و14% بالناس في المحافظات المختلفة في البلد... كما زادت بنسبة 3% بالجيل القديم (الآباء والأجداد). والفئة الوحيدة التي انخفضت فيها درجة الثقة بصورة جوهرية هي أفراد العائلة (الذين درجة الثقة بهم أساساً بلغت الحد الأقصى). وقد يكون سبب ذلك الانخفاض ما يُعرَف بظاهرة "الانحدار نحو المتوسط".

تم استخدام تمرين الاستثمار المتبادل (Common Pool Game) من مراجع وأدبيات الاقتصاد التجريبي، على أساس الحافز النقدي لقياس مستويات الثقة بين زوج من الشركاء (الخريجين المشاركين في تقييم أثره على الخريجين الشباب). عدد النقاط (قيمة المبلغ) التي يرغب كل شريك

كما ازداد إدراكهم بوجود تعاون في المجتمعات المحيطة ، بهم. لم تظهر زيادة ذات معنوية في إدراكهم بوجود تعاون في مجتمعاتهم. وقد يكون ذلك بسبب مشاركتهم في تعزيز وزيادة درجة التعاون في المجتمعات التي عملوا فيها، مما خلق لديهم الشعور والانطباع بتدني درجة التعاون في مجتمعاتهم مقارنة بالمجتمعات التي عملوا فيها.



تمكين النساء على تقييم احتياجاتهن - تعز

تمكين المجتمعات الريفية ساهم في تقوية ثقة الخريجين المشاركين بين المناطق (الطبقات) المختلفة.

تقييم أثر برنامج النقد مقابل الغذاء على الأسر المعيشية المشاركة

كان هذا البرنامج استثنافاً وامتداداً لنفس البرنامج الذي بدأ كبرنامج تجريبي في يناير 2015 والهادف إلى خفض معدلات سوء التغذية بين الأطفال. قبل الصراع الحالي بلغت نسبة الأطفال المصابين بالوهن (stunted) ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات 46.5%، ونسبة المصابين بالهزال (wasting) بلغت 16.3% في اليمن عامة، بينما في الحديدة كان المعدل مرتفعاً، حيث بلغ 26.2% (مسح صحة الأم والطفل الديمغرافي 2015). ويتضمن البرنامج مكون التدريب والتثقيف التغذوي. يغطي التقييم الفترة ما بين مسح خط الأساس في مارس 2015 (قبل بدء الصراع) ومسح المتابعة في يوليو 2017، حيث توقف البرنامج مدة تسعة أشهر بسبب توقف دعم الجهات المانحة... إلا أنه استأنف نشاطه في الربع الأخير من عام 2016.

وحيث أنّ التحويلات المالية للأسر المشاركة مشروطة بحضور النساء المشاركات جلسات التوعية والتثقيف التغذوي، والالتزام بمراقبة وضع التغذية للأطفال، ومعالجة حالات سوء التغذية... فمن المتوقع أن يكون أثر البرنامج ناتجاً عن الزيادة في دخل الأسرة، والتغيرات في سلوك النساء المشاركات المدفوع برغبة في زيادة المعرفة حول التغذية

في استثماره في صندوق مشترك لكليهما سيتم اقتسامه بينهما بالتساوي، وحجم المبلغ الذي يرغب الشريكان في استثماره في الصندوق يمثل مستويات الثقة التي دفعتهم للتعاون بينهما. وكل مشارك يؤدي هذا التميرين مع شريكه الآخر مرتين: مرة مع شريك من نفس الطبقة (مجموعة من المحافظات المتقاربة والمتشابهة اقتصادياً واجتماعياً) والتي ينتمي إليها "الشريك القريب"، ومرة أخرى مع شريك آخر في طبقة أخرى "الشريك البعيد". ولقد تم اختيار المشاركين في كل زوج وترتيب أداء التميرين مع كل شريك (القريب والبعيد) بطريقة المعاينة العشوائية. ويعتمد تحليل بيانات نتائج التميرين على قياس الفرق بين المبلغ الذي يستثمره المشارك مع شريكه القريب والمبلغ الذي يستثمره مع شريكه البعيد. حيث يسمى هذا الفرق الفرق بمؤشر "تفضيل الشريك القريب" (مؤشر تفضيل الشريك القريب هو المبلغ الذي يرغب المشارك في استثماره مع الشريك القريب-المبلغ الذي يرغب في استثماره مع الشريك البعيد).

وأظهر التقييم لهذا التميرين ارتفاع الثقة بين المحافظات المتباعدة جغرافياً. وعند مقارنة قيمة المبالغ المستثمرة للمشاركين في التميرين قبل بدء البرنامج والمشاركين في التميرين بعد البرنامج، أنخفض المؤشر بقيمة 180 ريالاً، وهذه النتيجة متسقة مع مؤشر الثقة الذي تم احتسابه من بيانات الاستمارة الورقية. وهذا دليل واضح على أن برنامج

المعيشية، وزيادة استخدام استراتيجيات التعامل مع انعدام الأمن الغذائي من قبل الأسر المعيشية موضوع الدراسة.

والأسر التي أفادت بانعدام الأمن الغذائي زادت بنسبة 22% في الفترة ما بين خط الأساس والمتابعة، حيث ظهر ذلك في الأسر التي أفادت بأنها تعتمد على الخفض من تناول أنواع الغذاء المفضل لديها، وأيضاً من كميات الغذاء التي تستهلكها في كل وجبة.

وأظهرت النتائج اتجاهاً موجباً ذا معنوية بين خط الأساس والمتابعة في استهلاك الوحدات الحرارية من أطعمة الحبوب. وبثبيت عامل زيادة عدد برامج توزيع الغذاء خلال الفترة المذكورة، أظهر المسح زيادة بمقدار 152 وحدة حرارية للفرد الواحد يومياً من استهلاك الحبوب خلال الفترة التي ارتفعت فيها أسعار الحبوب المستوردة من الخارج بنسبة 23%. صاحب هذه الزيادة في استهلاك الحبوب انخفاض في استهلاك المواد الغذائية المكملة والمنتجة محلياً (مثل الخضروات ومنتجات الألبان). كما بينت النتائج انخفاضاً كبيراً في الإنفاق على المواد الغذائية الأساسية (مثل السمك والفاصوليا المعلبة) بينما استهلاك المواد الغذائية الموسمية (مثل الليمون والرمان والتمور) كانت مرتفعة لكون بيانات مسح المتابعة تم جمعها في فصل الصيف (بينما مسح خط الأساس تم تنفيذه في فصل الشتاء).

الصحة وممارسات الصحة العامة. وقد شمل المسح جمع بيانات عينة مكونة من 1,951 أسرة معيشية متواجدة في 129 قرية تقريباً.

نتائج التقييم

أثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للفترة مارس 2015 - يوليو 2017 (Time Trend)

التقرير يسلط الضوء على التغيرات في مستوى المعيشة للأسرة خلال الفترة ما بين مسح خط الأساس (مارس 2015) ومسح المتابعة (يوليو 2017) حيث الوضع المعيشي لكثير من الأسر صار أسوأ مما كان عليه في مارس 2015 بسبب الصراع الحالي وما ترتب عنه من أزمة اقتصادية ونزوح السكان منذ ذاك التاريخ وحتى الآن، وخرمت المجتمعات المحلية من المساعدات الخارجية، فنسبة الأسر في المجتمعات التي أفادت بوجود برامج أخرى لتوزيع الغذاء في مناطقها ارتفع من 23% في مسح خط الأساس إلى 61% في مسح المتابعة البعدي. لذا فإن التقييم أعتمد على "توفر برامج توزيع الغذاء" في المجتمعات كمتغير للسيطرة والضبط عند النظر إلى الاتجاه الزمني (التغيرات التي حدثت بين الفترتين) لقياس أثر الصراع على مستوى المعيشة. وقد بينت نتائج المسح مساهمة برامج توزيع الغذاء في مواجهة ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر

الصحيات في المجتمع على الأسر التي لم يتم معالجتها أو وجود حملات غير رسمية ليس لها علاقة ببرنامج النقد مقابل الغذاء.

نتائج التقييم

أظهرت النتائج أثراً إيجابياً لتدخلات التغذية على النتائج الوسيطة الخاصة كزيادة الإنفاق على الغذاء. وبصورة عامة، فإن البرنامج خفض من معدلات الأطفال الذين تم تشخيصهم بمعدلات سوء تغذية شديد أو متوسط وعمل على زيادة المؤشرات الانتروبومترية لوضع التغذية للطفل في الفئة الأفقر (قُسمت الأسر إلى فئات بحسب توفر أصول الأسرة وغيرها باستخدام التحليل العملي). بالنسبة لاستهلاك الغذاء أظهرت النتائج أثراً إيجابياً واضحاً على قياسات استهلاك الأطعمة من غير الحبوب وعلى مؤشر تعدد الأصناف الغذائية للأسرة المعيشية وأيضاً على خفض في استراتيجيات التعامل مع نقص الغذاء. ولم يظهر المسح أي أثر إيجابي على استهلاك الحبوب وقد يكون ذلك بسبب تغير عامل زمن كما تم ذكره في السابق الذي دفع الأسر المعيشية إلى الأطعمة الأكثر سعراً وذات القيمة الغذائية المرتفعة مع مراعاة إعطاء أولوية للمحافظة على الحصول على السعرات الحرارية المطلوبة. بينت نتائج المسح آثار إيجابية متزايدة لأثر التحويلات النقدية على المواد الغذائية الغنية بالبروتين والفيتامينات بما في

مؤشرات الأمن الغذائي للأسر والأمهات والأطفال تم احتسابها وفقاً لدليل منظمة الغذاء والزراعة (الفاو) بالرغم من انخفاض مؤشر تعدد الغذاء للأسرة عامة بدرجة صغيرة، إلا أن انخفاض مؤشر تعدد الغذاء للأم والطفل كان ملحوظاً في الفترة ما بين مسح خط الأساس والمتابعة، حيث كانت النساء تستهلك وحدة أو عدد أقل من مجموعات الغذاء (الأطعمة) في اليوم بينما يستهلك الأطفال (6-23 شهراً) ما بين 1-1.5 مجموعة أقل في اليوم الواحد.

بالنظر إلى ممارسات التغذية للأطفال والرضع، لوحظ حدوث انخفاض كبير في عدد مرات التغذية في اليوم، وهذا الانخفاض في عدد مرات تغذية الأم لأطفالها بالحليب الطبيعي صاحبه انخفاض بنسبة 17% من النساء اللاتي أفدن بوجود صعوبة في إدرار حليب طبيعي كافٍ، وزيادة بنسبة 15% في تغذية الأطفال بالحليب الصناعي.

وبتثبيت عامل "عدد برامج توزيع الغذاء" خلال الفترة، زادت نسبة الأطفال الذين تم تشخيصهم بالإصابة بسوء التغذية بنسبة 13%، والذي يمكن إيعازه إلى التشخيص غير الكافي وتدهور الأوضاع. إنَّ التغيرات خلال الفترة العامة لها أثر إيجابي على تحسن الصحة العامة ما بين خط الأساس والمتابعة، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة المياه للأطفال أقل من 24 شهراً. وقد يكون ذلك الأثر غير مباشر (spillover) من قبل المثقفات

تتطلب مزيداً من العمل من قبل البرنامج لتكثيفها وحث المثقفات على التركيز عليها أثناء الجلسات.



أسرة نازحة تتناول وجبة بسيطة - عدن

ذلك الإنفاق على اللبن الطازج والبطاطس والطماطم والجزر والتفاح والتمر والرمان والمشمش. الآثار الإيجابية على استهلاك المواد الغذائية من غير الحبوب ظهرت بصورة واضحة وقوية بين أسر الفئة الأكثر فقراً (الثالثة) المشاركة في البرنامج.

كما بينت نتائج التقييم أثر واضح للبرنامج على مقاييس التعداد الغذائي للأسرة والأطفال (6-23 شهر) والأمهات أيام الجمع. ولم يجد التقييم أي آثار إيجابية بالنسبة للأسئلة الفردية (غير الموضوعية) عن الأمن الغذائي مع أننا وجدنا بأن التحويلات النقدية للبرنامج ساعدت وبمعنوية كبيرة في انخفاض نسب الأسر المعيشية التي باعت ذهبها ومجوهراتها بين الأسر في الفئة الغنية (الأولى)، أو تلك الأسر التي اقترضت من الأصدقاء والأقارب لتغطية نقص الطعام بين الأسر في الفئة الأكثر فقراً (الأولى).

أثر البرنامج من خلال جلسات التوعية والتثقيف التغذوي على معرفة النساء المشاركات في البرنامج بالموضوعات الخاصة بالتغذية والرضاعة. أظهرت النتائج أثر إيجابي على معرفة الأم بطريقة تغذية الأطفال عند إصابتهم بمرض والوقت الأمثل للبدء برضاعة الطفل. ولكن بالنسبة لتوضيح أهمية الأغذية الغنية بالحديد لتجنب الإصابة بفقر الدم (الأنيميا) وأهمية الرضاعة الطبيعية الخالصة والتوقيت المناسب لإعطاء الطفل أطعمة مكملية، مثل هذه القضايا

تطلعات وتوقعات النساء فيما يتعلق بتعليم بناتهن بين المستجيبات اللاتي لديهن بنات.

في الأخير فإن النتيجة النهائية الخاصة بتغذية الأطفال أظهرت أثرا إيجابيا للبرنامج في الخفض من عدد الأطفال الذين تم تشخيصهم بسوء تغذية بمقدار 7-10 نقطة مئوية. وبالمثل فإن البرنامج قلل من نسبة الأطفال الذين تم تشخيصهم بسوء تغذية شديد والمصابين بسوء تغذية حاد بدرجة 5-9 نقطة مئوية من بين كل الأطفال الذين تم تشخيصهم في المرافق الصحية. بالنسبة للقياسات الانتروبمترية، فإن البرنامج كان له أثرا واضحا في زيادة الوزن والطول مقابل العمر بمقدار 0.24-0.35 المقياس العياري للطول مقابل العمر (HAZ) وبمقدار 0.30 - 0.35 مقياس عياري للوزن مقابل الطول (WHZ).

تقييم الوضع التشغيلي للمشاريع لعام 2018

نفذ المسح الخاص بتقييم الوضع التشغيلي للمشاريع خلال الفترة 9 ديسمبر 2018 إلى 15 يناير 2019 حيث كان عدد الباحثين الميدانيين (الاستشاريين) 32 استشاري حددت لهم عشر أيام عمل وطول الفترة كان بسبب تأخر بعض ضباط المراقبة والتقييم في الفروع (تعز والحديدة) في التعاقد مع الباحثين.

أعتمد التقييم على أساس الدراسة الكمية من خلال مسح ميداني لعينة من المشاريع (108) والأسر المعيشية (1296) تم

كما أظهرت النتائج أدلة على تغيرات فعلية في الممارسات تماشيا مع زيادة المعرفة بالوقت الأمثل للبدء بالرضاعة الطبيعية، هناك زيادة واضحة ما بين 12-15 نقطة مئوية في احتمال بدء رضاعة الطفل خلال الساعة الأولى بعد الولادة بالمقارنة مع متوسط قدره 71%. كما أظهرت النتائج زياد بنسبة تتراوح 10-15 نقطة مئوية (مقارنة بمتوسط 18%) على احتمال الرضاعة الطبيعية الخالصة. في الأخير وكما لوحظ أن هناك زيادة في احتمال معالجة الأسرة لمياه الشرب للبالغين تتراوح بمقدار 17-نقطة مئوية، واحتمال معالجة مياه الشرب للأطفال ما دون العامين (7-10) نقطة مئوية.

زادت نسبة استراتيجيات التعامل مع انعدام الأمن الغذائي التي تعتمد عليها الأسر المعيشية والمتمثلة بالشراء بالأجل من البقالات (59% من إجمالي عينة الضبط) والاقتراض من الأصدقاء والمعارف (48%). وفي نفس الوقت زادت نسبة الأسر التي باعت أصولها الحيوانية بنسبة 29% في عينة المقارنة و13% من الأسر أفادت بزيادة عمل الرجال في الأسرة و19% أفادت ببيع الذهب والمجوهرات.

بالنسبة لتمكين النساء كان وبالمثل فإن للبرنامج أثر جوهري على مقياس قدرة المرأة على التحرك بحرية حيث أظهر التقييم زيادة بمقدار 16-24 نقطة مئوية في نسبة النساء اللاتي استطعن الذهاب بأطفالهن المرضى إلى المراكز الصحية مقارنة بالمتوسط العام (66%) لكل النساء في عينة المسح. بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي ذات معنوية على

ويجري الآن تحليل بيانات المسح واستخلاص النتائج الأولية. وملخص النتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن هي كالتالي:

المشاركة المجتمعية

بحسب إفادات القائمين على المشاريع، فقد تم زيارة كل المناطق تقريباً (107 من أصل 108 مشاريع)، وبأن 99% من المجتمعات شاركت في المناقشات (شاركت النساء في حوالي 88% منها)، ونسبة 89% لم تحدث فيها خلافات أثناء التنفيذ، وتقريباً 98% لم تفد بوجود أي ضرر بيئي من تنفيذ المشروع. وفيما يخص وجود آلية لاستقبال الشكاوى من الأهالي، أفاد حوالي 85% بوجود هذه الآلية في المشاريع التي توجد لديها. وأفاد 35% من القائمين على المشاريع بأن هناك على الأقل أسرة معيشية تقدمت بشكوى من هذه المشاريع. وقد أفاد القائمون على المشاريع بتجاوب الصندوق الاجتماعي مع حوالي 72% منها.

تحتوي استمارة المشروع على ثلاثة أسئلة تطلب من القائم على المشروع من تقييم جودة الأعمال المنفذة في المشروع وأداة لجنة إدارة تنفيذ المشروع بشكل عام وأداء اللجنة فيما يتعلق بصيانة المشروع. وتدرجت الإجابات من ممتاز إلى ضعيف. كما أظهرت نتائج المسح أن من إجمالي 89 مشروعاً منجزاً، 80% تم تقييمها بجودة أعمال ممتازة. ومن إجمالي 99 مشروعاً (منجز أو تحت التنفيذ)، تبين أن 91% تراوح أداء لجنة المشاريع فيها من جيد إلى ممتاز.

فيما يخص إجابات الأسر المعيشية، اتسقت إجابات الأسر المعيشية

اختيارها من مجتمع قوامه 643 مشروع. ويشمل مجتمع التقييم على المشاريع المنجزة والتي نسبة إنجازها لا يقل عن 70% في إطار برنامج الاستجابة الطارئة لقطاع المياه والطرق والنقد مقابل العمل خلال الفترة 2015-2018. لتنفيذ التقييم تم استخدام العينة العنقودية الطبقيّة بمرحلتين حيث تم اعتبار كل فرع طبقة مستقلة بحيث يتم اختيار المشاريع منها بصورة منفصلة. في المرحلة الأولى تم اختيار 12 مشروعاً من كل فرع، بينما في المرحلة الثانية تم سحب عينة مكونة من 12 أسرة معيشية من كل مشروع مختار بأسلوب السير العشوائي.

نُفذت عملية جمع البيانات في الميدان باستخدام الأجهزة الذكية (الهاتف النقال) حيث صُممت استمارتان إلكترونيتان بواسطة نظام أوننا (ONA-ODK)، الاستثمار الأولى لجمع بيانات عن المشاريع من قبل المُدلي بالبيان الرئيسي (أي فرد مسئول في المرفق الذي تدخل فيه المشروع) والاستمارة الثانية مخصصة لجمع بيانات عن الأسر المعيشية. وتضمنت الأسئلة موضوعات المشاركة المجتمعية وآراء المستفيدين في الاحتياج للمشروع وجودة الأعمال المنفذ والاستفادة من الأصول الأساسية المشيدة من قبل مشروع الصندوق ومن أجور العمل كما تضمنت استطلاع آراء المستفيدين حول آليات تنفيذ أعمال المشروع والأجور فيما يخص النقد مقابل العمل. حيث روعي اشتراك بعض الأسئلة في كل من الاستثمارتين من أجل التحقق من اتساق النتائج.

تعرض المشروع أو أحد مكوناته إلى أي ضرر بسبب السيول والأمطار الشديدة أو أي أضرار أخرى تعيق الاستفادة منه.



بلغ متوسط عدد القرى المستفيدة من المشروع حوالي ثلاث قرى تقريبا بواقع 218 أسرة معيشية. تغطي مشاريع الطرق أكبر نطاق للاستفادة من حيث عدد القرى المستفيدة. حيث بلغ متوسط عدد القرى فيها خمس قرى وبواقع (433) أسرة معيشية.

أظهرت نتائج التقييم أن من إجمالي 1294 أسرة معيشية (مشاريع منجزة وتحت التنفيذ) 92% أفادت بأنها تستفيد من البنية التحتية للمشاريع المنجزة وعدد المشاريع المنجزة ميدانيا 89 مشروع منها 85 مشروع يعمل بكامل طاقته وأربعة

مع إجابات القائمين على المشاريع أعلاه، فمن إجمالي 1295 أسرة معيشية، معظم الأسر أفادت بمعرفتها أن الصناديق الاجتماعية للتنمية هو من نفذ المشروع حيث بلغت النسبة 92% تقريبا ونسبة الأسر التي شاركت في مناقشات تحديد احتياجات المجتمع بلغت 91%. وفيما يتعلق بالسؤال ما إذا كان فريق الزيارة الميدانية يتكون من رجال ونساء أو رجال فقط والسؤال عن مشاركة النساء في الأسرة المعيشية اتسقت إجابات السؤاليين حيث بلغ معدل الأسر التي أفادت بمشاركة النساء في هذه المشاريع (79%) وأدنى نسبة مشاركة للنساء كانت في مشاريع النقد مقابل العمل مكون المياه حيث بلغت النسبة 70%. وأثناء مناقشات تحديد الاحتياج أفادت معظم الأسر تقريبا بموافقتها على المشروع الحالي (93%). بينما بلغت نسبة الأسر التي أفادت بأن المجتمع يحتاج إلى المشروع الحالي 95%. وفي كل المشاريع أفاد القائمون على المشروع بأن المشروع يمثل احتياج للمجتمع. بالنسبة لتقييم جودة أعمال المشروع من قبل الأسرة 84% من الأسر المعيشية قيمت جودة الأعمال بمتياز و14% قيمت جودة أعمال المشروع بجيد.

الاستفادة من المشروع (البنية التحتية)

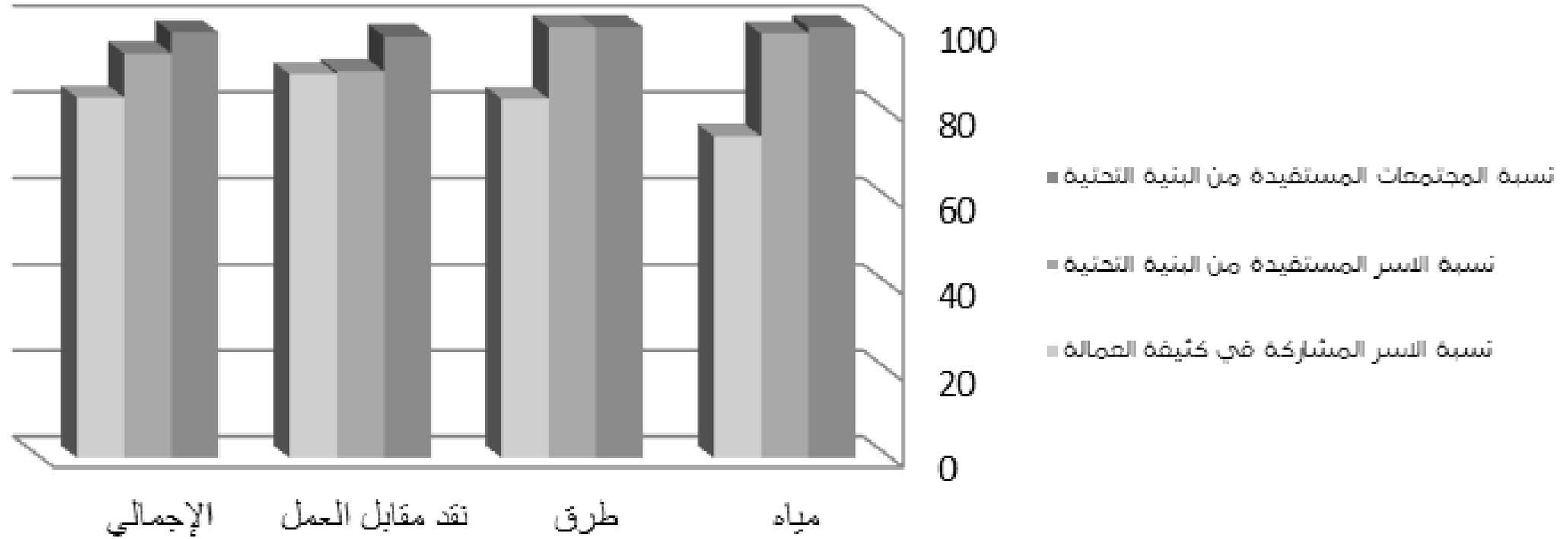
تضمنت استمارة المشروع أسئلة عن عدد القرى والأسر التي يغطيها المشروع وأسئلة عن وضع المشروع الميداني (منجز أو تحت التنفيذ) وعن الحالة التشغيلية (يعمل بكل طاقته، يعمل جزئيا) واستفادة أعضاء المجتمع منه، وكذا عن الاستفادة المشروع بالإضافة إلى ما إذا كان المشروع قد

المعيشية بلغت نسبة الأسر المعيشية التي تستفيد من المشروع حوالي 94%، بينما بلغت نسبة الأسر التي شاركت في تنفيذ الأعمال (كثيفة العمالة) بلغت حوالي 84%.

مشاريع تعمل بصورة جزئية. وبلغ عدد المشاريع تحت التنفيذ 19 مشروع منها 13 مشروع يعمل بكامل طاقته وستة مشاريع تعمل بشكل جزئي.

حسب إفادة المدلي بالبيان الرئيسي بلغت نسبة المشاريع التي يستفيد منها المجتمع حوالي 99% مجتمع. وحسب إفادة الأسر

نسب المجتمعات والأسر المستفيدة من المشروع



عدد المشاريع المنجزة 89 مشروعاً، وعدد الأسر 1067

رسم بياني 3.1: نسب المجتمعات والأسر المستفيدة من البنية التحتية والأسر المشاركة في الأعمال

أنشطة الاتصال

استمر الصندوق في تتبع أثر تدخلاته من خلال استقراء انطباعات المجتمعات المحلية المستهدفة ومعرفة مدى استفادتها من تدخلات الصندوق، وإعداد العديد من دراسات الحالة النصية والفيلمية للمشاريع لعرضها على متخذي القرار والممولين. كما تم أيضاً إنتاج ونشر مواد اتصالية تفاعلية بوتيرة نشطة عبر موقع الصندوق الإلكتروني بنسخته وعلى صفحات وسائل التواصل الاجتماعي والتواصل مع الجمهور من خلال شبكات الاتصال الاجتماعي الأمر الذي زاد من التفاعلات الإلكترونية المتنوعة والتغذيات الراجعة.

ويسعى الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى مشاركة أعمق مع المستفيدين المتأثرين من خلال زيارات اتصالية ميدانية تهدف إلى رصد مدى رضاهم، وتمكينهم من توصيل أصواتهم فيما يتعلق بتأثير آثار الحرب والفقر وأثر الاستجابة. ولهذا الغرض، قام فريق الاتصال بزيارات إلى 39 مشروعاً في 11 محافظة (بما في ذلك 25 موقعاً ريفياً و4 مخيمات للمهجرين داخلياً) خلال عام 2018. وشملت الزيارات مشاريع للنقد مقابل العمل والطرق والمياه والبيئة والتراث الثقافي والتدريب والدعم المؤسسي والزراعة. وقد أولت هذه الزيارات اهتماماً خاصاً لاحتياجات المجموعات الأكثر ضعفاً بالنظر إلى طبقاتها المختلفة من نقاط الضعف واستراتيجيات التكيف، وفهم كيف تلجأ هذه المجموعات للتكيف عندما كانت تفتقر إلى الدعم الطارئ للصندوق.

باستثناء جميع المواقع التي زارها النازحون، قال المستفيدون، في

جميع المواقع الريفية المدعومة، إن استجابة الصندوق كانت الدعم الوحيد الذي تلقوه أثناء الصراع (باستثناء ثلاثة مواقع في المعافر بتعز والسوم بحضرموت ووضرة بحجة). كثير من الناس في المناطق المتضررة من تعز قالوا إنهم يتلقون الدعم فقط من الصندوق الاجتماعي للتنمية بعد انقطاع الإغاثة عنهم قبل أربعة أشهر من استجابة الصندوق، رغم أن تعز تستضيف معظم جبهات الصراع.

يتمتع المستفيدون الذين تمت مقابلتهم بالعديد من الانطباعات الجيدة حول استجابة الصندوق. واتفقت جميع النساء اللواتي تمت مقابلتهن على أن أنواع العمل التي يقمن بها وأوقات العمل كانت ملائمة لهن. وقالت جميع من أجريت معهم المقابلات إن استجابة النقد مقابل العمل كان أفضل طريق للمساعدة لأنهم يستخدمون كلاً من النقد والخدمات لتحسين معيشتهم، فهو يضمن استهداف أفقر الناس ويحافظ على كرامتهم. وقال معظم النازحين المدعومين إنهم لا يستفيدون من معظم المرافق التي عملوا في إنشائها، لكنهم يحبون عمل الصندوق، لأن العمل يبقوهم مشغولين ويمنع الصراعات مع المجتمعات المضيفة ويحد من الضغوط النفسية و يكتسبون منها مهارات عمل جديدة.

كما قال جميع المستفيدين من التحويلات إنهم صرفوا معظم الأجر على الاحتياجات الغذائية الأساسية والدواء المنقذ للحياة. وقال العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات إنهم يشعرون بقيمة فرصة أجور العمل، لذا فقد قاموا بتأجيل بعض



أولوياتهم واستثمروا الأجور لشراء الأصول المدرة للدخل، ومعظمها ماشية وآلات الخياطة، حيث اعتقدوا بأنهم قد لا يتلقون مبالغ نقدية من الجهات الفاعلة الأخرى. وتمكن الآخرون من بناء مرافق منزلية إضافية باستخدام مهاراتهم التي اكتسبوها. كما سلطت الزيارات الاتصالية أيضاً الضوء على تعليقات للمستفيدين على الدروس التي تعلمها الصندوق ومارسها خلال عام 2018 عبر مشاريع خاصة، بما فيها تدخلات بناء القدرات للمستفيدين من المهارات التي تساعدهم على استثمار أجورهم في الأنشطة المدرة للدخل، وتشجيع مشاركة المرأة في العمل والتعاقد مع النازحين داخلياً في صناعة الطوب الإسمنتي يدوياً أو زراعة الشتلات كوسيلة للاستمرار في كسب العيش بعد اكتمال المشروع. وقد قام مستفيدون، وخاصة النازحون والعالقون في مناطق الصراع، بتقدير تدخلات إنشاء حدائق الخضروات المنزلية بشكل كبير لمميزاتها الغذائية والنقدية والحماية.

وضع المصادر التمويلية

وصل عدد مصادر التمويل النافذة حتى نهاية ديسمبر 2018 إلى 18 اتفاقية تمويل بلغت قيمتها الإجمالية ما يعادل 454 مليون دولار. وقد تم استلام 67% من إجمالي مبالغ التمويل، وتبقى 33% عند الممولين، وسيتم سحبها خلال الفترة القادمة بحسب فترات السحب المحددة في الاتفاقيات.

وكذلك منحة الأمم المتحدة للمياه والبيئة بمبلغ 2.5 مليون دولار، بالإضافة إلى تمويل بـ420 ألف دولار من برنامج الأمم المتحدة للمرأة، وكذلك تمويل بـ80 ألف دولار مقدّم من اليونسكو.



ويمول هذه الاتفاقيات تسعة ممولين، منهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بنسبة 44%)، ومجموعة من الممولين الآخرين (منهم البنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية، والمعونة الأوروبية، والسعودية والإمارات). ويدعم 20% من إجمالي التمويلات قرض الصندوق العربي للإنماء، و11% الحكومة الألمانية، و8% البنك الإسلامي للتنمية، و4% منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مقدمة من البنك الدولي، و1% مقدمة من الحكومة الهولندية، بالإضافة إلى 0.1% مقدم من برنامج الأمم المتحدة للمرأة.

مصادر التمويل الجديدة

خلال العام 2018، وقّعت سبع اتفاقيات قيمتها الإجمالية تعادل 85 مليون دولار، من المقرر استخدامها خلال الأعوام 2018-2021. وتتضمن هذه المصادر منحة الحكومة البريطانية بمبلغ 44 مليون دولار، والحكومة الألمانية لبرنامج التعليم والمياه والبيئة بمبلغ 32 مليون يورو (يعادل 37 مليون دولار)،

التمويلات المستلمة خلال العام

خلال العام 2018، استلم الصندوق الاجتماعي تمويلات بما يعادل 156 مليون دولار من 19 اتفاقية تمويل. الجدير بالذكر أن قرض الصندوق العربي للإنماء استأنف تمويله للمساهمة في تمويل المرحلة الرابعة، والذي توقف بتوقف الحكومة اليمنية عن سداد القروض (كما هو موضح أدناه).

يوضح الجدول التالي التمويلات المستلمة خلال الفترة يناير - ديسمبر 2018

المعايير بالدولار			الاتفاقية	الممول
المسحوب من الممول (عام 2018)	المسحوب من الممول (تراكمياً)	قيمة الاتفاقية		
451,012	3,749,968	3,947,368	المنحة الهولندية لدعم تعليم الفتاة ومحو الأمية رقم: SAA0118554/26489	الحكومة الهولندية
2,063,277	2,063,277	3,000,000	المنحة الهولندية لمشروع المياه والصرف الصحي للمجتمعات المصابة بالكوليرا	
1,617,597	6,718,310	11,260,000	قرض ومنحة البنك الإسلامي لمشروع المعرفة القرائية والمهنية لمكافحة الفقر	البنك الإسلامي للتنمية
3,367,401	18,392,540	25,000,000	قرض البنك الإسلامي لتوظيف الشباب	
870,977	11,219,295	11,219,295	منحة بنك التنمية الألماني لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة رقم: 2013 65 279	الحكومة الألمانية
500,000	500,000	6,291,142	منحة الحكومة الألمانية / KFW للتعليم في الريف	
3,893,190	4,760,046	5,400,000	منحة الحكومة الألمانية / KFW رقم: 2015 67 577 لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة	
4,757,917	5,624,773	5,400,000	منحة الحكومة الألمانية / KFW رقم: 2014 41 005 لتعزيز الصمود عبر برنامج الأشغال كثيفة العمالة	
1,146,831	1,146,831	25,748,503	منحة الحكومة الألمانية / KFW لبرنامج المياه والصرف الصحي	

المعادل بالدولار			الاتفاقية	الممول
المسحوب من الممول (عام 2018)	المسحوب من الممول (تراكمياً)	قيمة الاتفاقية		
14,389,388	14,389,388	44,216,466	منحة الحكومة البريطانية للحماية الاجتماعية - المرحلة الأولى	الحكومة البريطانية
53,639	53,639	80,000	منحة اليونسكو لمشروع حماية الموروث الثقافي والتنوع في حالات الطوارئ من أجل الاستقرار والسلم	اليونسكو
319,046	1,959,404	2,168,183	منحة UNDP لتعزيز تكيف و صمود المجتمعات الريفية في اليمن	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
2,500,000	2,500,000	2,500,000	منحة برنامج الأمم المتحدة لمشروع الاستجابة الطارئة لقطاع المياه والبيئة	
5,602,841	6,479,741	17,894,596	المعونة الإنسانية للاتحاد الأوروبي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحماية الاجتماعية	
5,859,762	9,099,720	9,099,719	المنحة الطارئة المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية عبر برنامج الأمم المتحدة	
99,235,892	133,438,954	170,400,000	منحة البنك الدولي الإضافية والطارئة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
3,948,900	3,948,900	19,513,305	منحة البنك الدولي عبر منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لمشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية في اليمن	
247,008	247,008	420,000	منحة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمشروع حماية المرأة وتمكينها في ظل الأزمات	الحكومة البريطانية
155,864,779	318,629,500	463,558,577	الإجمالي	

الاتفاقيات المغلقة خلال العام

خلال العام 2018، تم إغلاق خمس اتفاقيات، بالإضافة إلى استكمال سحب كافة مبالغ التمويل من منحة الحكومة الألمانية لتعزيز الصمود عبر برنامج الأشغال كثيفة العمالة ليتم استكمال وإغلاق المشاريع (كما هو موضح في الجدول أدناه):

الجدول التالي يوضح الاتفاقيات المغلقة خلال العام 2018

العملة الاتفاقية	مبلغ الاتفاقية	حالة الاتفاقية	الاتفاقية	الممول
يورو	16,585	مغلق	منحة صندوق الأمير كلاوس لصالح دعم دار المخطوطات زييد	صندوق الأمير كلاوس
يورو	10,000,000	مغلق	منحة بنك التنمية الألماني لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة-رقم: 279 65 2013	الحكومة الألمانية
يورو	5,000,000	تم استلام كامل مبلغ الاتفاقية وجاري استكمال المشاريع	منحة الحكومة الألمانية / KfW رقم: 41 005 2014 لتعزيز الصمود عبر برنامج الأشغال كثيفة العمالة	
جنيه إسترليني	108,400,000	مغلق	منحة الحكومة البريطانية للمرحلة الرابعة	الحكومة البريطانية
دولار	3,947,368	مغلق	المنحة الهولندية لدعم تعليم الفتاة ومحو الأمية رقم: SAA0118554/26489	الحكومة الهولندية
دولار	30,000,000	مغلق	منحة البنك الدولي الإضافية والطارئة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
دولار	2,500,000	تم استلام كامل مبلغ الاتفاقية وجاري استكمال المشاريع	منحة برنامج الأمم المتحدة لمشروع الاستجابة الطارئة لقطاع المياه والبيئة	
دولار	9,099,719	مغلق	المنحة الطارئة المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية عبر برنامج الأمم المتحدة	

تمويلات جديدة تحت الإعداد

يتم استكمال الترتيبات الخاصة بتوقيع اتفاقية مقدمة من الحكومة الألمانية بمبلغ 10 ملايين يورو، وكذلك الإعداد والتحضير لمقترحات تمويل أحدها مقدم من البنك الدولي عبر الأمم المتحدة بمبلغ 90 مليون دولار، ومقترح آخر بقيمة 87 مليون دولار مقدم من دولة الإمارات عبر الأمم المتحدة أيضاً، وكذلك مقترح تمويل بقيمة 5 ملايين يورو مقدم من الحكومة الألمانية لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة... بالإضافة إلى أنه تجري مفاوضات مع اليونسكو للتحضير لتمويل جديد مقدم لتشغيل الشباب في قطاع الموروث الثقافي.

الاتفاقيات المعلقة

وصل عدد الاتفاقيات التي يستمر تعليقها وتوقفها نتيجة الأوضاع الراهنة إلى ست اتفاقيات بمبلغ 227 مليون دولار، تم استلام 64.6 مليون دولار فقط منها قبل تدهور الأوضاع. وبالإضافة إلى إشعار البنك الدولي بإغلاق الاتفاقيات بحالتها نهاية عام 2016، يستمر تعليق التمويل من كل من الصندوق السعودي والصندوق الكويتي وصندوق الأوبك.

الجدول التالي يوضح كافة مصادر التمويل منذ بداية المرحلة الثانية للاستجابة الطارئة (2018-2020)

مبلغ الاتفاقية بما يعادله بالدولار الأمريكي	عملة الاتفاقية	مبلغ الاتفاقية	تاريخ الإكمال	تاريخ التوقيع	حالة الاتفاقية	الاتفاقية
11,260,000	دينار إسلامي	7,031,000	30-06-2019	04/05/2010	نافذ	قرض ومنحة البنك الإسلامي لمشروع المعرفة القرائية والمهنية لمكافحة الفقر
25,000,000	دولار	25,000,000	30-06-2019	07/03/2013	نافذ	قرض البنك الإسلامي لتوظيف الشباب
11,219,295	يورو	10,000,000	20-04-2016	20/05/2014	مغلق	منحة بنك التنمية الألماني لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة-رقم: 2013 65 279
5,400,000	يورو	5,000,000	31-12-2018	21/10/2016	نافذ	منحة الحكومة الألمانية / KFW رقم: 2014 41 005 لتعزيز الصمود عبر برنامج الأشغال كثيفة العمالة
5,400,000	يورو	5,000,000	31-12-2019	21/10/2016	نافذ	منحة الحكومة الألمانية / KFW رقم: 2015 67 577 لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة
11,438,440	يورو	10,000,000	31-12-2020		جاري استكمال التوافيق	منحة الحكومة الألمانية / KFW لبرنامج المياه والصرف الصحي 2
5,719,220	يورو	5,000,000	31-12-2020	20-12-2018	نافذ	منحة الحكومة الألمانية / KFW للاستجابة الطارئة للتعليم
6,291,142	يورو	5,500,000	31-12-2020	20/12/2018	نافذ	منحة الحكومة الألمانية / KFW للتعليم في الريف
25,748,503	يورو	21,500,000	31-12-2021	13/03/2018	نافذ	منحة الحكومة الألمانية / KFW لبرنامج المياه والصرف الصحي
159,000,000	جنيه إسترليني	108,400,000	31-03-2018	19-01-2011	مغلق	منحة الحكومة البريطانية للمرحلة الرابعة
44,216,466	جنيه إسترليني	34,480,000	25-09-2021	22/11/2018	نافذ	منحة الحكومة البريطانية للحماية الاجتماعية - المرحلة الأولى
3,947,368	دولار	3,947,368	30-06-2018	28/05/2014	مغلق	المنحة الهولندية لدعم تعليم الفتاة ومحو الأمية رقم: SAA0118554/26489
3,000,000	دولار	3,000,000	31-12-2019	07/12/2017	نافذ	المنحة الهولندية لمشروع المياه والصرف الصحي للمجتمعات المصابة بالكوليرا
100,000,000	دينار كويتي	30,000,000	31-12-2019	19/10/2010	نافذ	قرض الصندوق العربي للإنماء للمساهمة في تمويل المرحلة الرابعة
80,000	دولار	80,000	15-02-2019	15/11/2018	نافذ	منحة اليونيسكو لمشروع حماية الموروث الثقافي والتنوع في حالات الطوارئ من أجل الاستقرار والسلم
29,531,270	دولار	30,000,000	14-08-2018	14-08-2016	مغلق	منحة البنك الدولي الطارئة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
2,500,000	دولار	2,500,000	31-12-2018	31/05/2018	نافذ	منحة برنامج الأمم المتحدة لمشروع الاستجابة الطارئة لقطاع المياه والبيئة
9,099,719	دولار	9,099,719	31-12-2018	10/12/2016	نافذ	المنحة الطارئة المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية عبر برنامج الأمم المتحدة
2,168,183	دولار	2,168,183	31-01-2019	27/07/2016	نافذ	منحة UNDP لتعزيز تكيف وصمود المجتمعات الريفية في اليمن
170,400,000	دولار	170,400,000	30-06-2019	27/03/2017	نافذ	منحة البنك الدولي الإضافية والطارئة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
17,894,596	دولار	17,894,596	30-06-2020	28/09/2017	نافذ	المعونة الإنسانية للاتحاد الأوروبي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحماية الاجتماعية
18,370	يورو	16,585	20-06-2017	18-10-2016	مغلق	منحة صندوق الأمير كلاوس لصالح دعم دار المخطوطات زييد
19,513,305	دولار	19,513,305	09-08-2020	15/10/2017	نافذ	منحة البنك الدولي عبر منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لمشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية في اليمن
420,000	دولار	420,000	28-02-2019	09/09/2018	نافذ	منحة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمشروع حماية المرأة وتمكينها في ظل الأزمات
669,265,877			الإجمالي			

السلامة والصحة المهنية

تُعنى السلامة والصحة المهنية بضمان الحفاظ على الإنسان في مواقع العمل من الإصابات نتيجة الحوادث أو الأمراض الناجمة عن بيئة العمل، وتسعى لتوفير بيئات عمل آمنة وخالية من كل ما يمكنه أن يتسبب في تلك الإصابات أو الحوادث من خلال إتباع المقاييس المتفق عليها عند توفير المعدات والإنشاء والترميمات... فضلاً عن الإسهام في حماية المنشآت والمعدات وغيرها من المخاطر والخسائر.

وخلال عام 2018، ازداد اهتمام الصندوق الاجتماعي بجوانب السلامة والصحة المهنية من خلال عدة إجراءات، منها إنشاء قسم وطاقم عمل مختص بهذه الجوانب، بحيث أصبح مسؤولاً مباشراً عن كافة قضايا السلامة والصحة المهنية. كما عمل الصندوق على متابعة حالات الإصابات والوفيات التي وردت من الفروع، ورفعها إلى المدير التنفيذي وأعضاء لجنة السياسات لمناقشتها وإيجاد الحلول والتوصيات المناسبة لها.

كما قام الصندوق بالاستعانة بخبير وطني للبدء الفوري بمراجعة الإجراءات الحالية المتعلقة بالسلامة المهنية وتطوير السياسات والآليات والإجراءات اللازمة وفقاً للمعايير والاشتراطات الدولية المتعارف عليها والمعتمدة دولياً... بالإضافة إلى عمل مشروع خاص بالسلامة والصحة المهنية (تدريب ضابط واستشاريين، وإصدار بروشورات/كتيبات توعوية).

وقد اتخذ الصندوق جملة من الإجراءات العاجلة على المستوى الميداني، من أهمها:

- تعويض جميع حالات الوفاة لسنة 2017 و2018، وذلك من نفقات الصندوق، وبعضها تم استعاضتها من شركة التأمين.
- تدشين جلسات توعوية بقضايا السلامة والصحة المهنية لمدرء الفروع ورؤساء الوحدات، وتنفيذ زيارات لفروع الصندوق، وذلك بهدف تحسين المستوى المعرفي لديهم والتأكيد عليهم بأهمية التوعية والمتابعة الميدانية المستمرة لطواقم الإشراف الميدانية.
- تكثيف التوعية للعاملين المشاركين على مستوى المشاريع بأهمية السلامة المهنية وكيفية تجنب المخاطر المتوقعة. وقد تم إصدار دليل تدريبي للعاملين في الميدان في هذه القضايا، وتجهيز بروشورات ومواد توعوية متعلقة بهذه الجوانب.
- تدشين عملية التدريب لكافة طواقم العمل في السلامة والصحة المهنية.
- إصدار تعميم بعدم السماح لأي عامل بالمشاركة ما لم يكن مرتدياً لأدوات السلامة المناسبة لنوعية العمل الذي يقوم به.
- إصدار تعميم يمنع استخدام البارود في مشاريع الصندوق وفق توصية لجنة السياسات.
- رفع سقف تكلفة المصاريف العلاجية الإسعافية إلى 150 ألف ريال لعلاج أية إصابة فور حدوثها مباشرة، وعلى نفقة الصندوق، وزيادة ذلك المبلغ إذا تطلبت الحالة، وبعدها يتم مخاطبة شركة التأمين وفقاً للإجراءات المتبعة ولبوليصة التأمين.

الملحقات

(الالتزامات والمنصرف والمنافع خلال عام 2018 وتراكماً، وخريطة بمواقع مشاريع الصندوق في الجمهورية)

توزيع الالتزامات حسب البرنامج (مليون دولار)

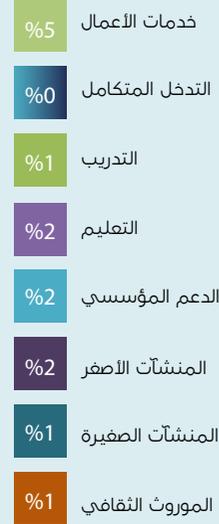
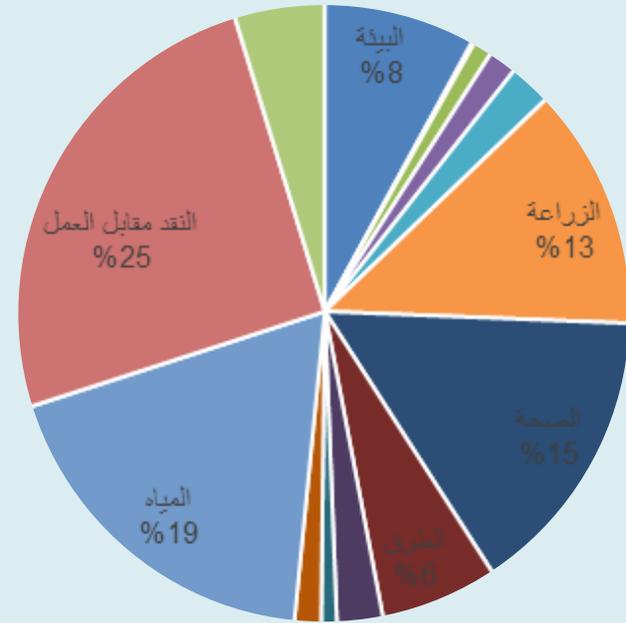
البرنامج	عام 2018	(2011-2018)	تراكمي (2018-1997)
تنمية المجتمع والتنمية المحلية	34.6	696.1	1,737.60
الأشغال كثيفة العمالة	67.2	370.9	522.30
بناء القدرات	4.2	66.6	97.70
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	9.5	106.2	136.80
الإجمالي*	115.5	1,239.80	**2,494.40

ملحوظة: التكاليف تقديرية، حيث تعتمد على المشاريع الموافقة عليها سنوياً، وكذا كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق. وقد تنخفض الالتزامات بنسبة 5-7% نظراً لإلغاء بعض المشاريع التي تمت الموافقة عليها من قبل.
* تشمل تقديراً لمساهمات المستفيدين.
** يتلقى الصندوق تمويلات متعددة، لذا قد تكون هناك فوارق في المبالغ أعلاه نظراً للتغير في أسعار الصرف.

توزيع المنصرف حسب البرنامج (مليون دولار)*

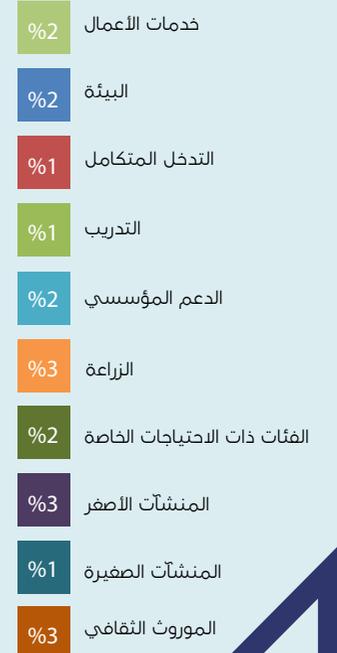
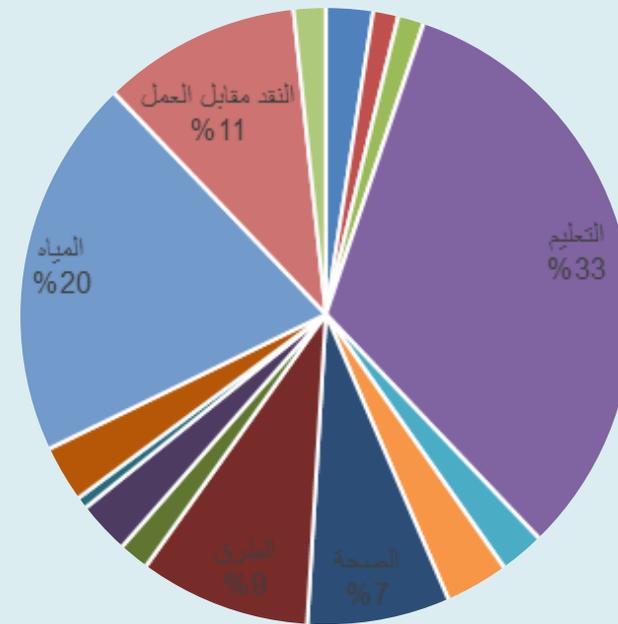
البرنامج	عام 2018	(2011-2018)	تراكمي (2018-1997)
تنمية المجتمع والتنمية المحلية	21.8	590.2	1,350.3
الأشغال كثيفة العمالة	101.2	295.4	417.0
بناء القدرات	12.8	107.6	132.7
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	16.9	88.6	98.3
الإجمالي*	152.7	1,081.8	1,998.3**

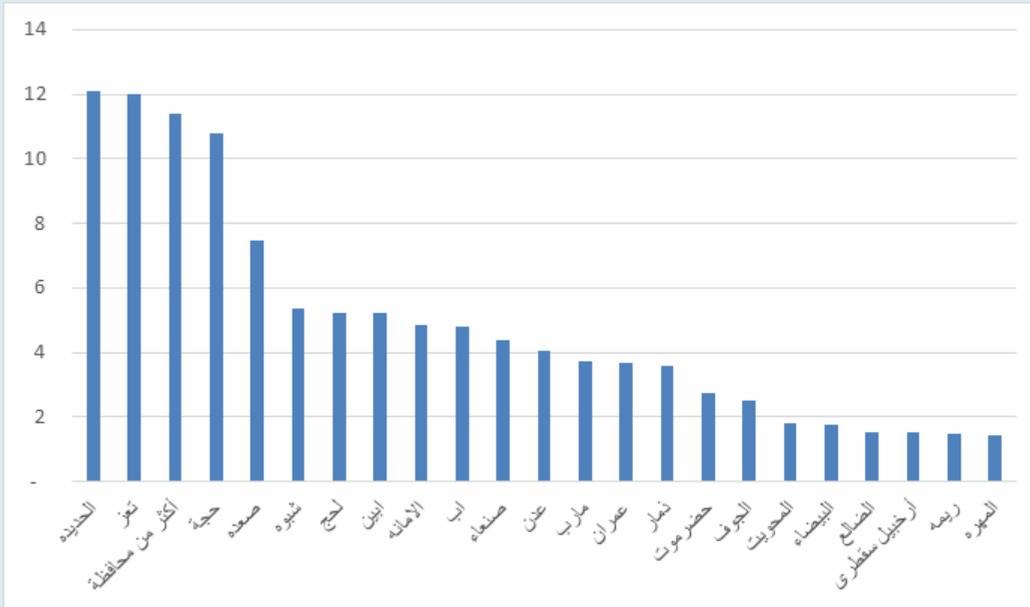
* تتضمّن كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق والتنفقات المشتركة للمشاريع والتي قد لا تظهر ضمن الالتزامات على المشاريع.
** المنصرف لا يخص مشاريع العام فقط، وإنما يتضمن صرفاً من مشاريع كانت قد بدأت في أعوام سابقة.



الشكل (أ): توزيع الالتزامات حسب القطاع (عام 2018)

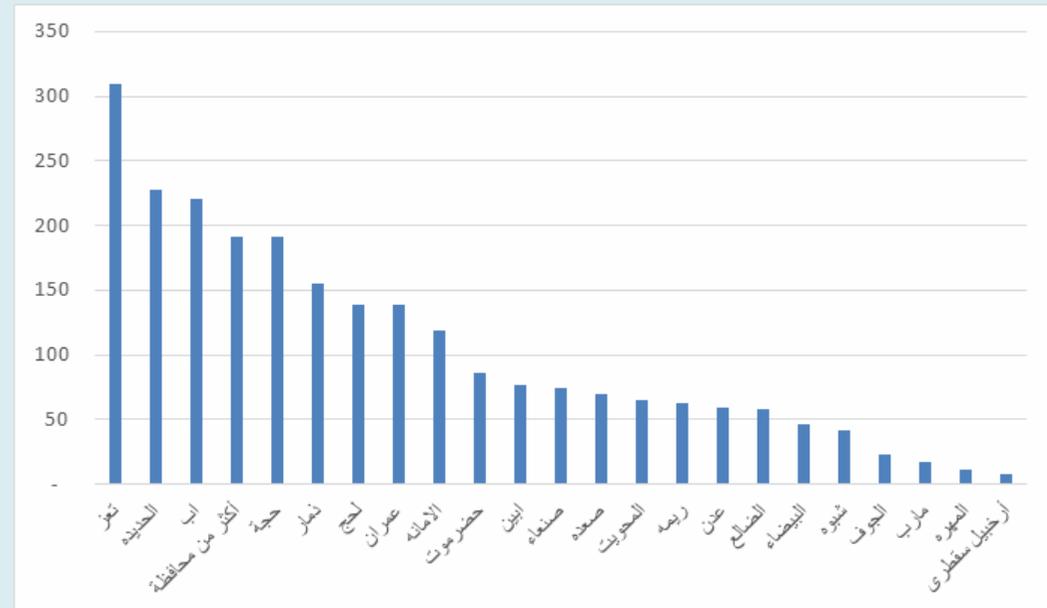
الشكل (ب): التوزيع التراكمي للالتزامات حسب القطاع (1997-2018)

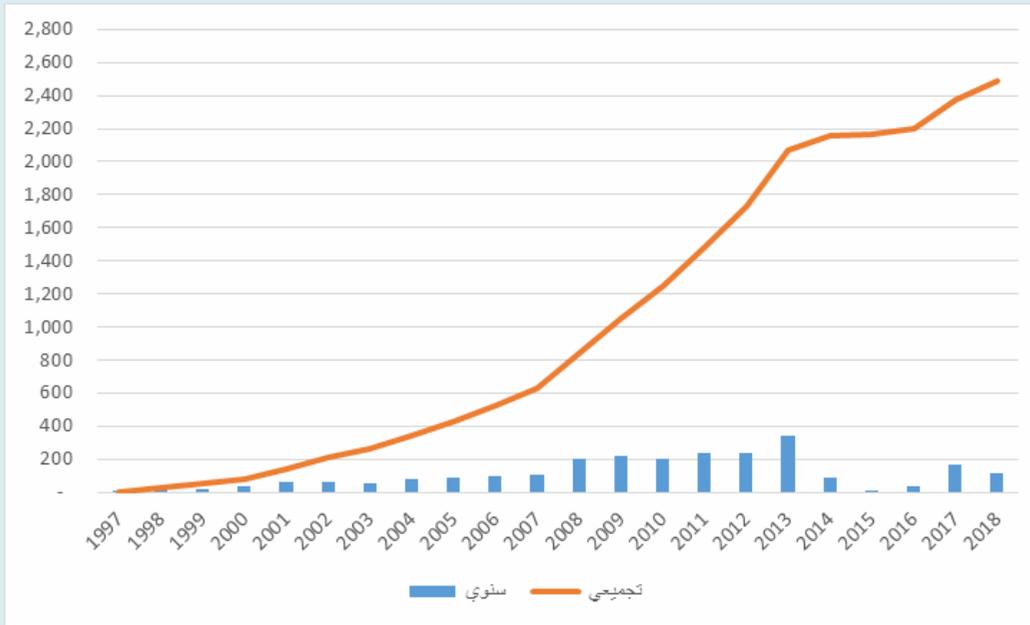




الشكل (ج): توزيع الالتزامات حسب المحافظة (عام 2018) - مليون دولار

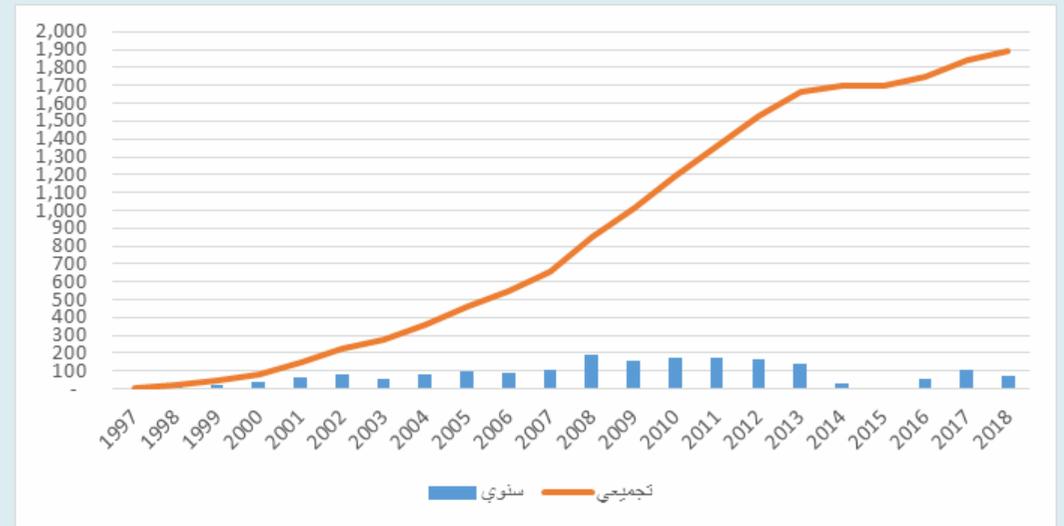
الشكل (د): التوزيع التراكمي للالتزامات حسب المحافظة (1997-2018) - مليون دولار

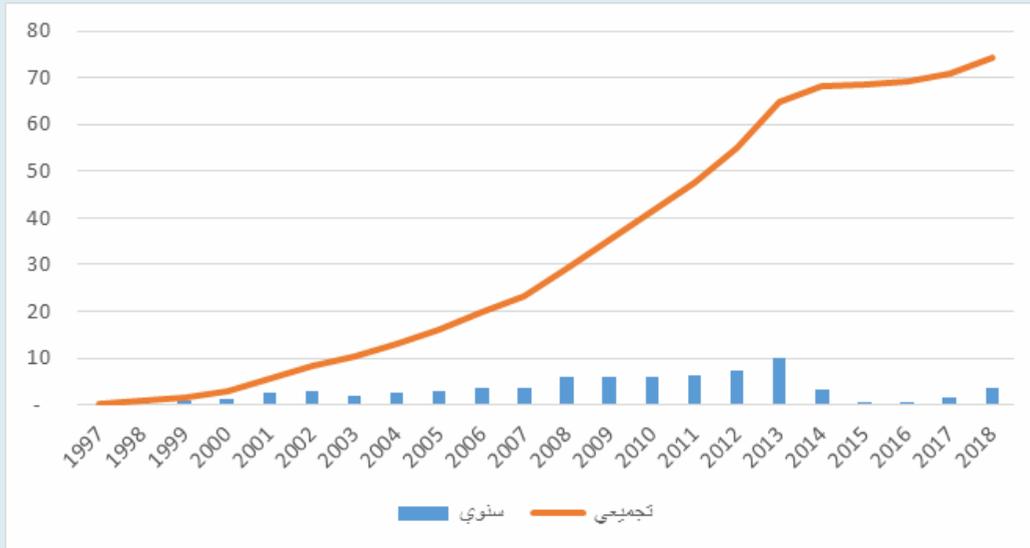




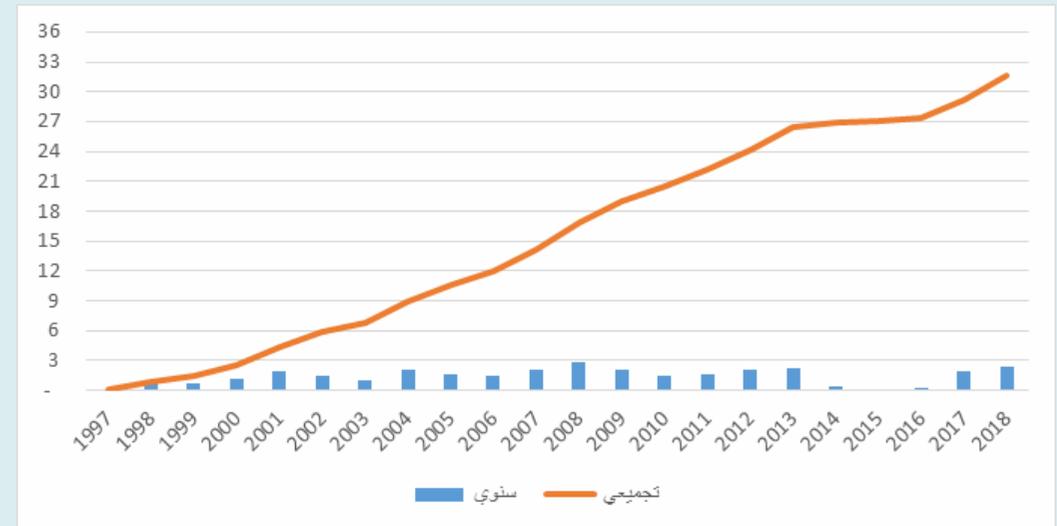
الشكل (و): الالتزامات سنويا وتراكميا (1997-2018) - مليون دولار

الشكل (ز): المنصرف سنويا وتراكميا (1997-2018) - مليون دولار



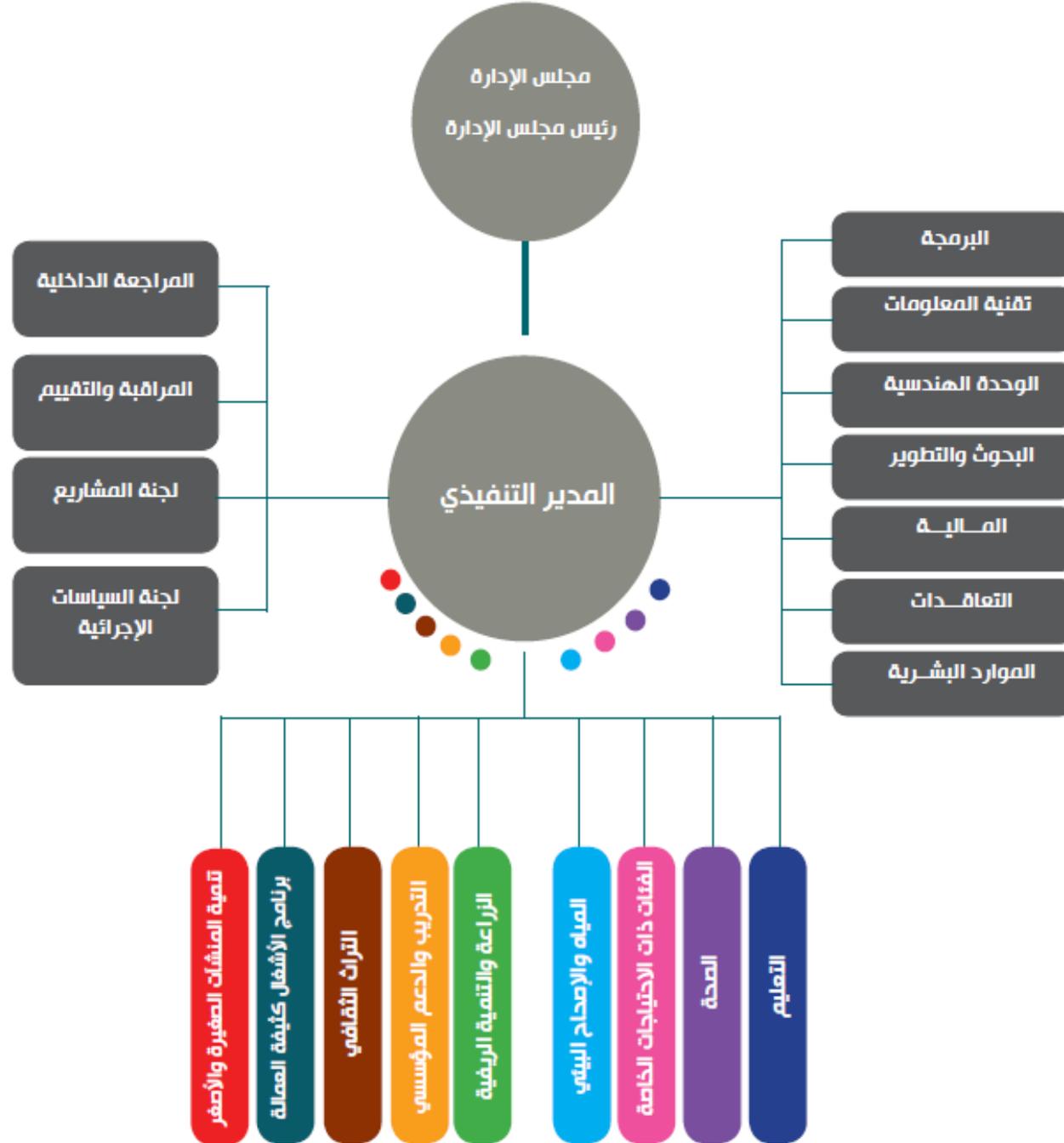


الشكل (ج): العمالة المؤقتة المتولدة عن مشاريع الصناديق سنوياً وتراكمياً
- مليون يوم عمل (1997-2018)



الشكل (ط): المستفيدون المباشرون من مشاريع الصناديق سنوياً وتراكمياً
- مليون شخص (1997-2018)

الهيكل التنظيمي للصندوق الاجتماعي للتنمية



فروع الصندوق والمحافظة / المحافظات التي يغطيها كل فرع

